



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية

التخصص: مالية المؤسسة

الموضوع

فعالية النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة

دراسة ميدانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية-BADR- لولاية عين تموشنت

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي - الطور الثاني ل.م.د.

تحت إشراف:

إعداد الطالبين:

د / بن نونة محمد سامي

دينان سيدي محمد الحبيب

بركان دعاء

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا

الأستاذة: عبد الرحيم نادية

مشرفا

الأستاذ: بن نونة محمد سامي

ممتحنا

الأستاذة: بن حدو امنة

السنة الجامعية: 2025-2026



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية

التخصص: مالية المؤسسة

الموضوع

فعالية النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة

دراسة ميدانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية عين تموشنت -BADR-

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي - الطور الثاني ل.م.د.

تحت إشراف:

إعداد الطالبين:

د / بن نونة محمد سامي

ديندان سيدي محمد الحبيب

بركان دعاء

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا

الأستاذة: عبد الرحيم نادية

مشرفا

الأستاذ: بن نونة محمد سامي

ممتحنا

الأستاذة: بن حدو امينة

السنة الجامعية: 2025 – 2026

الله أكبر



اهداء

(وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، ما كنت لأفعل هذا لولا فضل الله فالحمد لله على البدء وعلى الختام

إلي، إلى تلك الروح التي استطاعت، إلى الفتاة التي أصبحت عليها اليوم أنا فخورة بك

إلى أول حب في حياتي، وأول من آمن بقدراتي، إلى الرجل الذي لم يعمل يوما من كونه بطلي، إلى من وهبني اسمه

لأفخر به، ومنحني عمره لأصل إلى ما أنا عليه

"إلى نبض قلبي الأول... أبي"

إلى الجنة التي تمشي على الأرض، إلى من كان دعاءها الخفي هو السر خلف كل باب فتح لي، إلى رفيقة السهر،

إلى من يحق لها أن تفخر اليوم كما لم تفخر من قبل

"إلى سيدة قلبي أمي"

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي، إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي منها إلى خيرة أيامي، إلى قرة

عيني، إخوتي عبد الباسط ومروان

إلى من كانت الصدر الواسع لضيق انشغالي، والسكينة في فوضى أيامي... أهدي إليك هذا الجهد اعترافا بجميل

صبرك وصدق دعمك، توأم روحي دعاء

بكل فخر، وبكل الحب... أهدي هذا النجاح لمن جعل الرحلة أقل شقاء بوجوده رفيقي في الرحلة وخطيبي

ديندان سيدي محمد الحبيب

"إلى من وقفوا بجانبني في السراء والضراء، لكل روح عانقتني بالحب"

أهديكم هذا الانجاز وثمره نجاحي الذي لطالما تمنيت

بركان دعاء

اهداء



الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

"وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق مخفوفاً بالتسهيلات. لكنني فعلتها

فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات بفضلته وكرمه

اهدي هذا النجاح لنفسى الطموحة أولاً، ابتدأت بطموح وانتهت بنجاح ثم إلى كل من سعى معي لإتمام مسيرتي

الدراسية، دمت لي سنداً لا عمر له

بكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي

إلى من أحمل اسمه بكل فخر، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى النور الذي أنار دربي

والسراج الذي لا ينطفئ نوره، أطال الله في عمره، **أبي الغالي**

إلى من علمتني الأخلاق قبل الحروف، إلى ملاكي في الحياة إلى الإحساس بالحب والحنان والإخلاص، إلى ابتسامة

الحياة، إلى التي كان دعائها سر نجاحي، **أمي الغالية**

إلى من كانوا ولا زالوا سنداً لي في الحياة **إخوتي**

إلى **جدي وجدتي** أطال الله بعمرهما

إلى كل من عائلتي، فرداً فرداً، وإلى كل الأهل والأقارب

إلى صاحبة الفضل العظيم صديقة الرحلة والنجاح

إلى من وقفوا بجانبني كلما أوشكت أن أتعثر

أخيراً من قال أنا لها نالها، وإن أبت رغماً عنها أتيت بها، ما كنت لأفعل لولا توفيق من الله

دينان سيدي محمد الحبيب

شكر وتقدير



الحمد لله رب العالمين، عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته عملا بقوله تعالى: "وَإِذ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ..."

أشكر الله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى ومنها توفيقه تعالى على إتمام هذا العمل اعترافا بالود وحفظا للجميل وتقديرا للامتنان، أتقدم بجزيل الشكر وبأسمى عبارات التقدير والاحترام للذي أسأل الله أن يجعله ممن قال فيهم "من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه..."، الأستاذ المشرف: بن نونة محمد سامي، وفاء وتبجيلا.

شكر خاص للوالدين الكريمين، تربية، أدبا، تعليما، دعاء، وإسعادا، بارك الله في عمريهما وفي ميزان حسناتهما.

شكر ممزوج بالدعاء والاستغفار لكل الأساتذة، من التعليم الابتدائي إلى الجامعي، بلغهم الله منازل الشهداء ومراتب السعداء ومرافقة الأنبياء. اللهم رب اجعلهم ممن قلت فيهم: "أدخلوا الجنة بما كنتم تعملون" آمين.

كما أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل، خصوصا أولئك الذين زودونا بالمعلومات الضرورية لهذه الدراسة مسؤول التربص: "العيهار قويدر" ومدير بنك الفلاحة BADR لعين تموشنت.

وأشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم هذه المذكرة.

أخيرا الشكر لأساتذة وعمال المركز الجامعي بلحاج بوشعيب بعين تموشنت.

إليكم جميعا جزيل الشكر ووفقنا الله وإياكم إلى ما فيه خير لنا ولكم

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الاهداء
	الشكر
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ-س	المقدمة
3	الفصل الأول: الإطار النظري للفشل المالي والتحليل بالنسب المالية
03	المبحث الأول: أدبيات الفشل المالي في المؤسسات
03	المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي والفرق بينه وبين العسر والإفلاس
08	المطلب الثاني: الأسباب الداخلية والخارجية المؤدية لتعثر المؤسسات
09	المطلب الثالث: مراحل تطور الفشل المالي (من مرحلة الحضانة إلى الانهيار)
12	المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي والتنبؤ بالتعثر المصرفي
12	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي وأهدافه
19	المطلب الثاني: المعايير الدولية للرقابة المصرفية اتفاقيات بازل الأربعة
23	المطلب الثالث: نماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة على البنوك

	الفصل الثاني: دراسة استيعابه حول اليات التنبؤ بالفشل المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لولاية عين تموشنت
30	المبحث الأول: واقع الأداء المالي والرقابة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
38	المطلب الأول: تقديم عام للبنك (النشاط، التطور التاريخي، الهيكل التنظيمي)
40	المطلب الثاني: لمحة عن وكالة BADR لولاية عين تموشنت
43	المطلب الثالث: تشخيص نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية بالبنك
46	المبحث الثاني: الإطار المنهجي العام للدراسة التطبيقية "الاستبانة"
46	المطلب الأول: منهج ومجتمع الدراسة
47	المطلب الثاني: نموذج الدراسة وحدودها
51	المطلب الثالث: عرض وتحليل النتائج
58	الخاتمة
	قائمة المراجع

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على ماهية الفشل المالي المصرفي وأسبابه ومراحل تطوره، وتحديد مدى نجاعة ونوعية النماذج الكمية والنوعية الحديثة والمعايير الرقابية الدولية في التنبؤ المبكر بالتعثر والوقاية منه. وعلى هذا الأساس تم إسقاط الدراسة التطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) لتفسير مدى دقة هذه النماذج المالية في تشخيص الوضعية المالية للبنك .

ولمعالجة إشكالية الموضوع واختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة، إضافة إلى استخدام أداة الاستبيان والمؤشرات والنسب المالية ونموذج Altman Z-score ونظام التقييم الشامل CAMELS .

وقد خلصت الدراسة إلى أهمية النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي نظراً لطبيعة النظام المالي الجزائري المحلي، كما أكدت على ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية وتقنيات الذكاء الاصطناعي التي أصبحت تلعب دوراً محورياً في تطوير العمليات والأساليب الرقابية والمصرفية .

الكلمات المفتاحية: الفشل المالي المصرفي، نموذج Altman Z-score، نظام CAMELS، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، التنبؤ بالتعثر.

Résumé

La présente recherche vise à étudier la défaillance financière bancaire, ses causes et ses étapes de développement, et à déterminer en passant par sa situation financière, dans quelle mesure elle répond aux exigences des modèles quantitatifs et qualitatifs modernes ainsi que des normes prudentielles internationales pour la prédiction précoce des difficultés financières. Pour ce faire, nous nous sommes basés sur le modèle "Altman Z-score" et le système d'évaluation globale "CAMELS", appliqués sur la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (BADR).

Pour répondre à la problématique de cette recherche et vérifier les hypothèses émises, nous avons adopté la méthode descriptive et analytique tout en exploitant l'outil du questionnaire, les différents indicateurs et taux financiers.

Il en résulte que l'utilisation des ratios financiers est cruciale pour prédire la défaillance financière, compte tenu de la nature du système financier algérien. De plus, la banque doit intégrer les technologies modernes et l'intelligence artificielle afin de faire face aux changements et aux développements que connaît le secteur financier.

Les mots clés : défaillance financière bancaire, model Altman z-score, model camels, BADR, prédiction des difficultés financières.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الفشل المالي المصرفي وأسبابه	6
2	النسب المالية المصرفية	16-17-18
3	اتفاقيات لجنة بازل	21-22-23
4	ثبات وصدق الدراسة للمحورين	48
5	معامل الارتباط للمحور الأول: مدى اعتماد النسب المالية في تقييم الجدارة الائتمانية ومخاطر الفشل	49
6	معامل الارتباط للمحور الثاني: قدرة النسب المالية على التنبؤ الاستباقي بالفشل المالي (الفعالية والنجاعة)	49-50
7	معامل الارتباط للمحور الثالث: فعالية النسب المالية في ظل التطورات التكنولوجية والتحول الرقمي (المحور الجديد)	50-51
8	التكرار والنسبة للبيانات الشخصية	51
9	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول	52-53
10	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني	53-54
11	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثالث	54-55
12	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط	55
13	جودة النموذج باستخدام تحليل التباين ANOVA	56

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
6	العلاقة بين الفشل المالي والتعثر المالي والعسر المالي والإفلاس	1
8	أسباب الفشل المالي	2
9	مراحل تطور الفشل المالي	3
14	مثلث التحليل المالي	4
26	مكونات معيار CAMELS	5
42	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	6

مقدمة

توطئة

شهد العالم تحولات اقتصادية كبيرة بفعل المنافسة المتزايدة التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية، حيث تعد السلامة المالية للمؤسسات المصرفية حجر الزاوية في استقرار النظام الاقتصادي العالمي، نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه البنوك كوسطاء ماليين ومحركين للدورة التنموية. ومع تعاظم التحديات الاقتصادية المعاصرة، وزيادة حدة المنافسة، والتقلبات المفاجئة في الأسواق المالية، أصبحت المصارف تواجه مخاطر متزايدة قد تدفع بها نحو "الفشل المالي"، وهو الأمر الذي تتجاوز آثاره حدود المؤسسة المصرفية لتلقي بظلالها على الاقتصاد الوطني ككل.

إن ظاهرة الفشل المالي ليست حدثا فجائيا، بل هي مسار يبدأ بتدهور تدريجي في المؤشرات المالية، وهو ما استدعى وجود آليات رقابية صارمة وأدوات تحليلية متطورة قادرة على قراءة هذه الإشارات قبل وصولها إلى مرحلة الانحيار أو الإفلاس. وفي هذا السياق، برزت المعايير الدولية للرقابة المصرفية، لا سيما اتفاقيات لجنة بازل، كإطار تنظيمي يهدف إلى تحصين البنوك ضد المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق عبر فرض معايير دقيقة لكفاية رأس المال.

بالموازاة مع هذه الجهود التنظيمية، طور الباحثون والمؤسسات الرقابية نماذج كمية ونوعية للتنبؤ المبكر بالتعثر، تراوحت بين النماذج الإحصائية الكلاسيكية مثل نموذج Altman ونموذج Z-score، وصولا إلى أنظمة التقييم الشاملة مثل نظام CAMELS. وتكتسي هذه النماذج أهمية بالغة في مساعدة متخذ القرار المصرفي والسلطات النقدية على تشخيص الوضع المالي بدقة واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب. إلا أنه وفي ظل التطورات التكنولوجية والتحول الرقمي الذي مس كافة المجالات وعلى رأسها المؤسسات المصرفية والمالية. شهدت البنوك العالمية تغييرا جذريا في أساليب الرقابة والتحليل المالي لوضعيتها وطرق تنبؤها بالفشل المالي من أجل تفاديه.

إشكالية الدراسة

تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على ماهية الفشل المالي المصرفي وأسبابه، ومراحل تطوره، مع استعراض شامل لأدوات التحليل المالي والمعايير الرقابية الدولية، ثم تحاول تقييم فعالية النسب المالية المعتمدة في النظام المصرفي الجزائري في التنبؤ بالفشل المالي في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة وتطور أساليب التنبؤ التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي. وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تعتبر النسب المالية مؤشرات ذات موثوقية في التنبؤ المبكر بمظاهر الفشل المالي داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وما هي حدود فعاليتها في التطورات التكنولوجية الحديثة؟

الأسئلة الفرعية

تندرج إلى هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

1. السؤال الأول: ما هي طبيعة وخصوصية الفشل المالي في البنوك، وكيف تختلف مؤشرات الإنذار المبكر فيها عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى؟
2. السؤال الثاني: ما هي أهم النسب المالية والنماذج التنبؤية التي يعتمد عليها المحللون والمراقبون لتقييم الملاءة المالية والسيولة المصرفية؟
3. السؤال الثالث: هل يمكن مواصلة الاعتماد على القوائم المالية للبنك محل الدراسة في ظل التطورات التكنولوجية العالمية؟

فرضيات البحث

حاولنا الإجابة عن إشكالية الدراسة بالاعتماد على الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدهور النسب المالية وبين احتمالية وقوع البنك محل الدراسة في الفشل المالي
- الفرضية الثانية: يمكن الاعتماد على النسب المالية التقليدية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية حتى مع ظهور اساليب تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة للتعرف على مدى فعالية نماذج التنبؤ بفشل مؤسسات القطاع المصرفي الجزائري ومساهمتها في التنبؤ بالأداء المستقبلي ومدى القدرة على الاستمرار وتجنب الخسائر التي يمكن حدوثها في حالة الإفلاس وذلك في ظل اعتماد البنوك العالمية على اساليب جديدة تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي.

أهمية الدراسة

تسعى هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تسليط الضوء على آليات التنبؤ بالفشل المالي في البيئة المصرفية، بناء إطار شامل يوضح مفاهيم الفشل المالي المصرفي، والتمييز بينه وبين المصطلحات المتداخلة، مع تحديد الأسباب الكامنة وراء تعثر البنوك، كذا إبراز الدور الذي تلعبه المعايير الدولية (بازل) في الحد من احتمالات الفشل المالي وكيفية تكامل هذه المعايير مع أدوات التحليل المالي الحديثة، اختبار مدى قدرة هذه النماذج على تشخيص الوضعية المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك الخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات التي تساعد القائمين على إدارة المخاطر في البنوك على تحسين كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية والتحليل الوقائي.

أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيارنا لموضوع الأطروحة إلى أسباب علمية متعلقة بطبيعة تخصصنا وأخرى واقعية نظرا للضرورة الملحة لتحسين أداء وفعالية السياسة النقدية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي من اجل الحفاظ على الاستقرار والاندماج السليم في الاقتصاد العالمي، ومحاولة صياغة مقترحات وحلول ذات قيمة مضافة إلى الأبحاث الوطنية والدولية التي تسعى لتطوير بلدنا وتحقيق التنمية المستدامة التي تضمن مستقبل أجيالنا.

المنهج المستخدم في الدراسة

فيما يخص المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض الجانب النظري من البحث (الفصل الأول) وذلك من خلال استعراض وتوصيف المفاهيم المتعلقة بالفشل المالي المصرفي، متبوعا بدراسة استبائية تسمح بالإجابة على الإشكالية المطروحة.

هيكل البحث

لإحاطة جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين أساسيين؛ خصص الفصل الأول للإطار المفاهيمي والنظري للفشل المالي ونماذج التنبؤ في البنوك، حيث تناول في مبحثه الأول أدبيات الفشل المالي ومظاهره وأسبابه ومراحل تطوره في المؤسسات المصرفية، لينتقل في المبحث الثاني لمعالجة أدوات التحليل المالي والمعايير الرقابية الدولية المتمثلة في اتفاقيات بازل الأربعة وعلاقتها بالوقاية من التعثر، بينما استعرض المبحث الثالث أهم نماذج التنبؤ المطبقة عالمياً كنموذج Altman و Z-score وصولاً إلى نظام CAMELS الشامل. أما الفصل الثاني، فقد خصص للجانب التطبيقي من خلال دراسة استبائية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية -BADR-، حيث ركز المبحث الأول على تقديم المؤسسة محل الدراسة ومنهجية العمل، لينتقل المبحث الثاني إلى تقديم وكالة الولاية التي تم التربص فيها وصولاً إلى المبحث الثالث الذي خصص لتقييم نتائج الاستبيان وتفسير مدى دقة النماذج المالية في تشخيص الوضعية المالية للبنك. ومن ثم تقديم جملة من التوصيات والمقترحات التي قد تساهم في تعزيز المنظومة الرقابية والوقائية للمصرف، لتختتم الدراسة بخاتمة عامة تلخص أهم النتائج وتفتح آفاقاً لبحوث مستقبلية.

حدود الدراسة

تم الاعتماد على نتائج استبيان لعينة مكونة من 34 فرد موظف على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية عين تموشنت أثناء التربص الذي تم خلال السداسي الثاني للسنة الجامعية 2025/2026.

الدراسات السابقة باللغة العربية

لقد حظي موضوع التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية اهتمام أكاديمي في العديد من دول العالم حيث أجريت العديد من الدراسات في هذا الموضوع نتناول فيما يلي البعض منها مع التركيز على الدراسات التي أعدت مؤخراً والقريبة من فترة إعداد الدراسة.

__دراسة وحيد محمود حمو، سيف الدين عبد الرزاق محمد الوتار استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل شركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من شركات المساهمة الصناعية العراقية، البحث عبارة عن مقال منشور في مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 100، كلية علوم الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، 2010.

تهدف الدراسة للتأكد من تطبيق استخدام نموذج ألتمان على شركات المساهمة العراقية، وأجريت الدراسة على عينة متمثلة في 17 شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2006 أما الأسلوب المستخدم كان في تطبيق نموذج ألتمان، وخلصت الدراسة إلى أن هذا النموذج (ألتمان) يمتاز بدقة وقدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي ويمكن استخدامه على جميع شركات القطاع الصناعي.

بن نعمة حياة، هني نعيمة، التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية باستعمال نموذج: Sherrod دراسة حالة ثلاث مؤسسات صناعية جزائرية خلال الفترة ما بين 2015 – 2019، بحث عبارة عن مقال منشور في مجلة دفاتر بوادكس، مجلد 13، العدد 01، الجزائر، جوان 2024.

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف على إمكانية حدوث فشل مالي في المؤسسات الاقتصادية عن طريق تطبيق نموذج Sherrod على ثلاث مؤسسات صناعية جزائرية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019. وهذا من أجل القيام بالإجراءات التصحيحية المناسبة في وقت مبكر ولتفادي مخاطر الفشل المالي .

وقد أظهرت النتائج أنه من الصعب التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية، بينما قد تواجه مؤسسة الرويبة هذا الخطر، في حين أن الوضعية المالية لمؤسسة ورود للعطور إيجابية. وبالتالي فإن النموذج المطبق ذو أهمية بالغة في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات التي تضمن استمراريتها في المستقبل.

ـزغيب وغلاب، مدى فعالية نموذج ألتمان ونموذج هولدر في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسات البناء والأشغال العمومية الجزائرية - دراسة ميدانية، -، مقال منشور، جامعة قسنطينة، 2015

هدفت الباحثتان في هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية نموذج ألتمان ونموذج هولدر في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية الجزائرية، ولتحقيق هذا الهدف تمت مقارنة النموذجين على عينة مكونة من (07) مؤسسات ناجحة و (07) مؤسسات مفلسة من نفس القطاع تم إعلان إفلاسها خلال الفترة (1994-2006)، ثم حساب النسب المالية لكليهما بالاعتماد على القوائم المالية للسنوات الخمس السابقة لواقعة الإفلاس. وقد بينت الدراسة قدرة نموذج ألتمان على التنبؤ بالفشل بنسب مرتفعة قدرت ب 87.71%، 100%، 100%، 100%، للسنوات الخامسة، الرابعة، الثالثة، الثانية والأولى على التوالي. كما بينت ضعف نموذج هولدر نسبيا في التنبؤ بالفشل، حيث بلغت القدرة التنبؤية 28.75%، 28.72%، 85.71%، 85.71%، خلال السنوات الخمس السابقة على التوالي. وقد خلصت هذه الدراسة في الأخير إلى أن نموذج ألتمان هو الأقدر على التنبؤ بفشل مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية الجزائرية خلال السنوات الخمس السابقة بمتوسط قدرة تنبؤية 97.14% مقارنة بنموذج هولدر الذي بلغ متوسط قدرته التنبؤية 62.28%.

ـبويباون مسعود، تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام دالة النتائج **Holder et Conan** دراسة حالة مؤسسة **saniak** بسطيف، بحث عبارة عن مقال منشور في مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 04، عدد 01، الجزائر، مارس 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية **saniak**، وذلك من خلال معرفة نقاط الضعف والقوة باستخدام دالة النتائج **Holder et Conan** والتي تعتبر من أحسن الطرق وأكثرها واقعية لمعرفة مدى قوة أداء المؤسسة، كما تسمح أيضا بقدرة التنبؤ بالفشل المالي.

وتوصلت الدراسة إلى أنه بفضل استعمال هذه الدالة تعرفنا على وضعية المؤسسة بشكل جيد وتمتلك عدة نقاط قوة تتمثل في رأس مالها العامل وخزينة الموجب. وهذا ما يسمح لها بتحسين ميزانيتها التنافسية .

—احمد فارس القيسي، هل تملك النماذج المبنية على النسب المالية قدرة تنبؤية على التمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة (دراسة مقارنة بين نماذج مشتقة من النسب المالية للشركات الصناعية الأردنية ونموذج ألتمان)، بحث عبارة عن مقال منشور في مجلة دراسة العلوم الإدارية، المجلد 43، العدد 1، 2016.

تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج من النسب المالية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة للتمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة باستخدام التحليل التمييزي الخطي لعينة مكونة من (38) شركة نصفها متعثر والنصف الآخر غير متعثر، خلال الفترة الزمنية 2008-2011، ومن ثم اختيار القدرة التنبؤية للنموذج ومقارنتها مع القدرة التنبؤية لنموذج ألتمان على نفس العينة. لقد توصلت الدراسة إلى بناء نموذج يتكون من خمس نسب مالية تمثل نسب (ربحية، سيولة، سوقية)، حيث دلت أهم النتائج إلى أن النموذج المشتق قد تمكن من التمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة قبل التعثر بسنة وستين وثلاث سنوات بدقة كلية بلغت (97.74%)، (92.11%، 71.05%) على التوالي وبمتوسط دقة تصنيف كلية مقدارها (88.97%)، بينما بلغت دقة التصنيف الكلية لنموذج ألتمان لنفس الفترة (73.68%، 71.05%، 55.26%)، وبمتوسط دقة تصنيف كلية مقدارها (66.66%).

دراسة قوال زواوية ايمان، تقييم أداء البنوك الجزائرية باستخدام معيار CAMELS: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود بنوك ومالية، 2018، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - تشير الدراسة الى معرفة مدى ملاءة معيار CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية، وتحديد نقاط الضعف والقوة في كل مكون من مكونات النموذج، بأخذ البنك الخارجي الجزائري كعينة في الفترة الممتدة من 4102-4102، كونه الوحيد الذي وفر لنا المعلومات اللازمة.

خلصت الدراسة الى ان طبيعة عمل البنوك الجزائرية لا تسمح باستخدام معيار CAMELS كآلية لتقييم أدائها، اذ لم تتمكن من اختبار المكون السادس المتمثل في الحساسية اتجاه مخاطر السوق، اما عن تقييم أداء البنك باستخدام معيار CAMEL دون الحساسية لمخاطر السوق فقد تحصل البنك على الدرجة الثانية ليصنف بأدائه المرضي

دراسة عماري صليحة بعنوان: " التقييم المالي للبنوك باستخدام مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي » camels دراسة حالة بنك الخليج -الكويت-، الدراسة عبارة عن مقال في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 38، جوان 2018، جامعة باجي مختار - عنابة-.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المعايير التي يركز عليها في اعتماد طريقة CAMELS عند تقييم أداء البنوك، من خلال محاولة إلقاء الضوء عليها عن طريق الاستفادة منها في تقييم نشاط بنك الخليج -الكويت- حتى تسهل عملية فهم أحد أبرز المداخل الحديثة في تقييم أداء البنوك وهو نظام التقييم المصرفي الأمريكي وإبراز مزاياه والكشف عن عيوبه، حيث عاجلت الدراسة إشكالية: ما مدى إمكانية نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في تحديد سلامة وكفاءة أي بنك؟ حيث باعتبار أن التشخيص المالي للبنك ذو فعالية لتحديد جوانب القصور كذلك أحد السبل للنهوض بهذا القطاع وتطويره، كما اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى مع متطلبات البحث، وتعرضت هذه الدراسة في جانبها النظري لمفهوم نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS وهو مفهوم جديد يعني مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه. وفي الجانب التطبيقي من الدراسة توصلت إلى أن نظام التقييم المصرفي الأمريكي يوفر تحليل شامل لسلامة الوضعية التشغيلية والإدارية لأي بنك عن طريق مؤشرات الستة.

ـرافعة إبراهيم الحمداني م.م ياسين طه ياسين القطان، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ الفشل المالي: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى، البحث عبارة عن مقال منشور في مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، 2013.

تهدف إلى فهم وتحليل المتغيرات المالية الكفيلة بتقييم واقع الشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى ومدى تعرضها للفشل المالي من خلال معرفة ودراسة الوضع المالي لسنوات عدة للتنبؤ بمدى قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها، وذلك باستخدام أحد نماذج التنبؤ الفشل المالي والمتمثل بنموذج Sherrod

ط.د. حنان شاوي، د. زهير بن دعاس، قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج z -score، بحث عبارة عن مقال منشور في مجلة معارف، مجلد 17، العدد 01، جوان 2022.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة قياس الاستقرار المالي في المصارف الجزائرية. باستخدام نموذج z -score، خلال الفترة 2017-2022، وذلك باعتباره من أهم النماذج التي تقيس الصلابة والسلامة المالية للمصارف. ما يساعد على الوقاية من حالات التعثر المالي واحتمالية الإفلاس، وقد اشتملت العينة على المصارف العمومية والمصارف الخاصة التي تنشط في المجال المصرفي الجزائري. والتي بياناتها متاحة ضمن تقارير بنك الجزائر.

حيث تم دراسة وتحليل أهم مؤشرات الصلابة المالية وقياس درجة الاستقرار المالي على مستوى المصارف العمومية والخاصة. ثم القطاع المصرفي ككل وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية في عمومها غير معسرة وتتمتع باستقرار مالي نسبي. كما انه لا توجد فروق كبيرة بين درجة استقرار البنوك العامة والخاصة.

الدراسات السابقة باللغات الأجنبية:

Altman, E.I., Iwanicz- Drozdowska, M., Laitinen, E.K, & Suvas, A. (2017). « Utilisation des modèles de score pour prédire la défaillance des entreprises : une étude internationale ». Journal of International Financial Management & Accounting, Vol.28, No.2, pp.131-171.

تناولت هذه الدراسة المعنونة ب «تطبيق نماذج Z-score في سياق دولي» إشكالية مدى صلاحية النماذج الكلاسيكية للتنبؤ بالفشل المالي في ظل البيئات المحاسبية الحديثة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS). سعى الباحثون من خلالها إلى اختبار نموذج Altman Z-score المطور على عينة ضخمة شملت شركات من 31 دولة، من بينها فرنسا ودول أوروبية أخرى. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي المقارن، حيث تم استخدام "القيم الدفترية" لحقوق الملكية بدلا من القيم السوقية لتكييف النموذج مع المؤسسات غير المدرجة في البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج جوهرية تثبت أن النموذج المطور لا يزال يتمتع بقدرة تنبؤية عالية جدا تصل إلى 82% قبل وقوع الفشل بسنتين، مؤكدة أن نسب المردودية الاقتصادية والهيكلية المالية هي المحددات الأكثر دقة في اكتشاف الاختلالات المالية المبكرة للمؤسسات في البيئة الفرانكفونية والأوروبية.

"Use of CAMEL Model : A Study on Financial Performance of Selected Commercial Banks in Bangladesh » (2014)

كان الهدف من الدراسة هو تحليل الأداء المالي للبنوك قيد الدراسة وتحديد العوامل التي أدت إلى الأداء المالي الحالي بالإضافة إلى اقتراح تدابير على النتائج المتوصل إليها في الدراسة ، وباعتبار أن تقييم القطاع المصرفي في بنغلادش مهمة صعبة لأن القطاع المصرفي الحديث أكثر تعقيدا من ذي قبل ، و السلامة المالية الجيدة للبنك ضمان للمودعين و بطبيعة الحال مهمة للمساهمين و الموظفين لأي بلد ، لذلك تم بذل جهد لتقييم الأداء المالي للبنكين محل الدراسة هما بنك الأهلي التجاري و الآخر هو بنك في بنغلادش واختيار هذين البنكين لم يكن عشوائي وإنما كان مقصود بسبب دورهما الفعال في تشكيل الظروف الاقتصادية للبلد ، وتم استخدام نموذج camels باعتباره الأحدث ، وتوصلت النتائج إلى أن موقف البنوك قيد الدراسة سليم ومرضي بما يتعلق بكفاية رأس المال وجودة الأصول والقدرة الإدارية والسيولة.

Smaoui, K. (2019). « Analyse de la performance et de la robustesse financière des banques via le modèle CAMELS : Etude comparative entre les banques conventionnelles et islamiques ». Revue des Sciences de Gestion, No.297, pp.45-62.

جاءت دراسة الباحث سماوي تحت عنوان "تحليل المتانة والصلابة المالية من خلال نموذج CAMELS". حيث ركزت بشكل خاص على المؤسسات المالية والبنكية في منطقة شمال إفريقيا وأوروبا. انطلقت الدراسة من فرضية أن النسب المالية التقليدية قد لا تكفي وحدها للتنبؤ بالفشل المصرفي ما لم يتم دمجها في إطار تقييم شامل. اعتمد الباحث في دراسته على منهج التحليل الإحصائي باستخدام «الانحدار اللوجستي" (Regression Logistic) لتحليل المكونات الستة لنموذج CAMELS (كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة، والحساسية لمخاطر السوق). وخلصت الدراسة إلى أن معياري جودة الأصول (Assets) والسيولة (Liquidity) هما المؤشران الأكثر حساسية للتنبؤ بالأزمات المالية قبل وقوعها بفترة كافية، كما أكدت أن دمج التقييم النوعي للإدارة مع النسب الكمية يرفع من دقة التنبؤ بالفشل المالي المصرفي مقارنة بالنماذج الأحادية.

Entitled "Assessing the Performance of Nigeria's Bank through Camel Model" The Study is an article in the Journal of Accounting and Financial Management (ISSN), No. 01, December 2017, University of the College of Financial Studies, Burtharkort Polytechnic Romola

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تقييم أداء بنوك نيجيريا باستخدام نموذج CAMEL ، مع التركيز على الأهداف الفرعية المتعلقة بتقييم تأثير كل مكون من مكونات النموذج على ربحية البنوك، حيث اتبعت الدراسة المنهج التجريبي. وتوصلت الدراسة إلى أن نموذج CAMEL كان كافياً لتقييم أداء الصناعة المصرفية في نيجيريا، ومن أهم النتائج: لا تؤثر كفاية رأس المال في البنوك النيجيرية بشكل كبير على الربحية؛ ولها نوعية الأصول تأثير سلبي على الربحية؛ والإدارة الفعالة للبنوك ليس لها تأثير كبير على الربحية؛ وأرباح البنوك ليس لها تأثير كبير على الربحية؛ وإدارة السيولة ليس لها تأثير كبير على الربحية.

Zulkarnain Muhamad siri, hasbullah Abd jalil, Financial raions discriminant Analysis and the perdition of corporate distress, Journal of Money, Investment and Banking, Issn 1450-288X Issue 11(2009) p5-15.

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير نموذج التنبؤ بفشل الشركات في سنغافورة، حيث تم اختيار عينة مكونة من 17 شركة فاشلة وأخرى غير فاشلة، وباعتماد على 64 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية لشركات العينة، حيث طبق عليها أسلوب التحليل التمييزي.

وتم التوصل إلى النموذج التالي:

$$Z=0.873+8.95X1-0.138X2$$

حيث $X1.X2$ هما النسبتان اللتان تم التوصل إليهما للتمييز بين الشركات الفاشلة وغير الفاشلة وهما على التوالي: التدفق النقدي/ مجموع الأصول، والمبيعات/ التحصيلات.

Khalid Alkhatib, Ahmad Eqab Al Bzour, Predicting Corporate Bankruptcy of Jordanian Listed Companies : Using Altman and Kida Models, International Journal of Business and Management, Vol. 6, No. 3 ; March 2011, Computer Information Systems Department, Jordan University of Science and Technology P.O. Box 3030, Irbid, Jordan

هدفت الدراسة إلى الإبلاغ عن تأثير النسب المالية في التنبؤ بالإفلاس في الشركات الأردنية المدرجة من خلال استخدام نموذجي ألتمان وكيدا، حيث شملت عينتها شركات الخدمات غير المالية والشركات الصناعية للأعوام 1990-2006، مع استبعاد قطاعات البنوك والتأمين والتمويل بسبب متطلبات الإفصاح الخاصة بها. ولتحقيق أهدافها، تم تطبيق النموذجين على 16 شركة أفلست (مقارنة بـ 16 شركة ناجحة) في كل عام من الأعوام الخمسة السابقة للتصفية، بعد استبعاد القطاعات المالية توصلت النتائج إلى تفوق نموذج ألتمان في التنبؤ بالإفلاس بنسبة 93.8% في المتوسط خلال السنوات الخمس السابقة، مقابل 69% لنموذج كيدا، مما يشير إلى عدم استخدام الشركات الأردنية المدرجة لهذه النماذج في تحليلاتها المالية والائتمانية، ويوصي بتطبيق أحدها للإنذار المبكر

الفصل الأول

الإطار النظري للفشل المالي والتحليل بالنسب المالي

تمهيد

الفشل المالي مشكلة ملموسة تواجهها شركات عديدة، وتتمثل صعوبة الدراسة في انتشار الشركات المعرضة لهذا الخطر على نطاق واسع. الشركة لا تفشل ماليا بمحض الصدفة وحدها، بل يتراكم الفشل نتيجة مشاكل متعددة متراكمة، مما أثار الحاجة إلى أدوات وقائية. يرى العديد من الباحثين أن الوقاية من الفشل أو تقليل حدوثه ممكنة من خلال تحديد مؤشرات إنذار مبكرة تكشف عن احتمالية الانهيار قبل وقوعه. لهذا السبب، اعتمد المحللون الماليون النسب المالية كأداة للتنبؤ بالفشل لأكثر من ثلاثة عقود، مستخدمين في ذلك مناهج متنوعة.

يعالج هذا الفصل من خلال مبحثين الأول يتناول أدبيات الفشل المالي في المؤسسات مع التطرق لأسباب ومراحل تطور الفشل المالي أما المبحث الثاني فيتناول عرضا للنسب المالية والنماذج المستخدمة في التنبؤ.

1.1. المبحث الأول: أدبيات الفشل المالي في المؤسسات

يعد موضوع فشل الشركات ذا أهمية كبيرة في الوقت الراهن، خاصة مع كثرة الشركات التي تواجه خطر الفشل المالي. فالتنبؤ بالفشل في وقت مبكر يتيح لأصحاب الشركة وإدارتها التدخل السريع لوقف الخسائر، واستكشاف حلول عملية ومناسبة لتصحيح مسار الشركة قبل الوصول إلى الإفلاس. وفي هذا المبحث، نسعى إلى استعراض الأسس النظرية المتعلقة بظاهرة الفشل المالي.

1.1.1. المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي والفرق بينه وبين العسر والإفلاس

يعد الفشل تعبيراً عن الوضعية التي تصل إليها المؤسسة باتجاه التصفية والزوال. وهو يرتبط بمجموعة من المصطلحات الشائعة في الفكر المحاسبي والمالي، مثل التعثر المالي، الفشل الاقتصادي، العسر المالي والإفلاس. كما أنه يحمل دلالات متعددة يمكن تفسيرها بطرق مختلفة، حسب السياق الإداري أو الظروف التي يظهر فيها الموقف لاتخاذ القرارات.

من خلال هذا المطلب سنحاول ضبط أهم المصطلحات التي تتعلق بالفشل المالي، من خلال استعراض أهم المفاهيم التي توصلت لها الأبحاث والدراسات السابقة.

1.1.1.1. الفرع الأول: مفهوم الفشل المالي

تعد الدراسات الأولى المتعلقة بالفشل المالي من الباحث Beaver، الذي يعتبر أحد رواد المدخل الكمي للتنبؤ بفشل المؤسسات، حيث قدم نموذجاً مبتكراً يعتمد على النسب المالية المركبة كمؤشرات إنذار مبكر للكشف عن الفشل قبل وقوعه. كما كان أول من استخدم هذا المصطلح لوصف ظاهرة توقف نشاط المؤسسة في عام 1966، ثم تابعت الدراسات حول

الموضوع في دول مثل بريطانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. (Alaeddine & Guembour, 2020) كما عرف Altman فشل الشركات باختصار "على أنها شركة مفلسة قانوناً ومعرضة للتصفية." (مجدوب و حواس، 2021)

أما الباحث Deakin فيرى الشركات الفاشلة على أنها تشمل "فقط تلك الشركات التي واجهت إفلاسا أو التي تمت تصفيتها بطريقة أخرى لصالح متعهدين دائنين". (كحلولي و منال، 2021)

بناء على التعريفات السابقة للفشل المالي، يمكن صياغة تعريف شامل يتماشى مع متطلبات الدراسة كما يلي: الفشل المالي هو حالة مالية لا تحدث بشكل مفاجئ بل ناتجة عن مجموعة من التراكمات والمضاعفات والتي تبدأ من موقف معين، وبدرجة معينة من درجات النقص في السيولة، والتي تتطور في حالة عدم الاهتمام بها من وضع سيئ إلى وضع أكثر سوءا وصولا لمرحلة عجز الموارد المالية المتاحة عن الوفاء بالتزامات المستحقة تجاه الدائنين.

2.1.1.1. الفرع الثاني: علاقة الفشل المالي بالإفلاس، العسر المالي والتعثر

المالي:

يبدو من ظاهر المعنى لكل من الإفلاس والفشل المالي والعسر المالي والتعثر المالي أنها تحمل نفس المعنى الاقتصادي إلا أن لكل مصطلح من المصطلحات سابقة الذكر المعنى الاقتصادي الخاص بها.

- الإفلاس: يعلن إفلاس المؤسسة قضائيا عندما تتوقف عن سداد التزاماتها تجاه الغير في مواعيدها المستحقة، فيحكم القاضي المختص بتصفيته وبيع أصولها لتسديد ديونها.

كما قد تلجأ المؤسسة إلى إعلان إفلاسها طوعا بسبب خسائر متراكمة، رغم عدم إلزام القانون بها، وتعرف هذه الحالة بالإفلاس المالي. (معمر، زواوي، و حروزي، 2020)

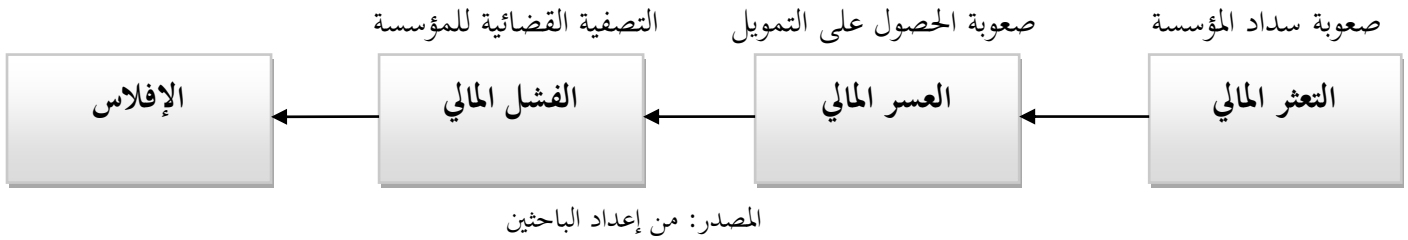
- التعثر المالي: يعرفه البعض بأنه "اختلال مالي تواجهه الشركة نتيجة عجز مواردها وإمكاناتها عن الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وينبع هذا الاختلال أساسا من عدم التوازن بين موارد الشركة المتنوعة (داخلية وخارجية) وبين التزاماتها المستحقة أو القادمة للسداد".

كما يعد تعبرا عن الوضعية التي تتعرض لها المؤسسة. حيث يصاحب نقص السيولة تراكم الخسائر على مدى سنوات، نتيجة قرارات إدارية ومالية خاطئة. (أحمد و محسن، 1997)

- العسر المالي: هي الحالة التي تصبح فيها المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بسبب قلة السيولة، أي عدم القدرة على السداد عند حلول تواريخ الاستحقاق، لكن مع إمكانية وجود سيولة في أوقات أخرى. هنا، يكون صافي أصول المؤسسة موجبا، بمعنى أن إجمالي أصولها يتجاوز إجمالي خصومها، وبالتالي يمكن حل المشكلة دون الإفلاس، مثل بيع بعض الأصول لتسديد الديون. (معمر، زواوي، و حروزي، 2020)

نستنتج من خلال التعريفات أن العلاقة بين المصطلحات السابقة تكمن في تسلسل تدريجي: يبدأ التعثر المالي (مشكلات أولية)، ثم يتطور إلى عسر مالي (نقص سيولة)، وأخيرا يصل إلى الفشل المالي الذي يؤدي إلى الإفلاس إذا لم يعالج.

الشكل رقم 1. العلاقة بين الفشل المالي والتعثر المالي والعسر المالي والإفلاس



من خلال هذا الشكل، نلاحظ أن المؤسسة تمر بمراحل متعددة قبل الإفلاس: تبدأ بالتعثر المالي، ثم تضعف قدرتها المالية تدريجيا حتى تتوقف عن سداد التزاماتها كليا، مما يستدعي التصفية القضائية وبيع أصولها، ويعلن إفلاسها، وقد ينتهي الأمر بفشلها الاقتصادي.

3.1.1.1 الفرع الثالث: مفهوم الفشل المالي المصرفي وأهم مظاهره:

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الحيوية الفاعلة التي تلعب دورا محوريا في تمويل القطاعات الإنتاجية والاقتصادية والتجارية، وتقديم الخدمات المالية الأساسية لها. ولذلك، أصبح من الضروري التنبؤ بالمخاطر والتعثر المالي الذي قد يواجهه عمل المصارف، لتقييم قدرتهم على مواجهة التحديات والصعوبات الناجمة عن التقلبات الاقتصادية. (خلف و عبدالزهره مستور، 2024)

بناء على المعلومات المقدمة نلخص أهم النقاط في الجدول التالي:

جدول رقم 1: الفشل المالي المصرفي وأسبابه

العنصر	التفاصيل
التعريف	هو فقدان البنك لقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين والمودعين، سواء بسبب الإعسار (أصول أقل من الالتزامات) أو نقص السيولة (عدم توفر أصول سائلة كافية للدفعات الفورية)
الأسباب الرئيسية	— انخفاض قيمة أصول البنك عن التزاماته — خسائر استثمارية أو نقص سيولة — الاندفاع المصرفي (سحب جماعي للودائع)
إحصاءات	— أقل من 600 حالة منذ 2001 (70% منها في 2008_2011) — 4500 بنك مؤمن حالياً أحدث مثال: انهيار بنك Silicon Valley Bank في 2023 , الذي صدم القطاع لكنه لم يؤثر على الودائع المحمية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Kagan, Anderson, & Kvilhaug, 2025) (Tierney, 2026)

يتفق المهتمين بموضوع الفشل المالي على تعدد المظاهر والمؤشرات التي تستبق حدوثه وتدل على وقوعه مستقبلاً، وتندرج أهم هذه المظاهر في النقاط التالية:

❖ **أزمة السيولة المصرفية (Liquidity Crisis):** تحدث عندما يفتقر البنك إلى سيولة كافية أو أصول سائلة (قابلة للتحويل السريع إلى نقد) لتغطية التزاماته قصيرة الأجل، مثل طلبات سحب المودعين أو دفع الرواتب.

من المظاهر الرئيسية:

__السحب الجماعي للودائع (Bank Run): حالة ذعر جماعي تدفع المودعين لسحب أموالهم فوراً، مما يجبر البنك على بيع أصوله بأسعار منخفضة جداً (Fire Sale) لتأمين السيولة، ويسرع إفلاسه.

__عجز عن الاقتراض: فقدان ثقة السوق البنكي يمنع من الحصول على قروض من بنوك أخرى.

__تدني نسب السيولة: انخفاض نسبة النقد إلى الودائع عن الحدود التنظيمية لمعايير بازل (Basel3) بوعبدلي & سعيد (2014)،

❖ تآكل رأس المال (Capital Erosion/Insolvency): حالة تفوق فيها التزامات البنك (الخصوم) قيمة أصوله، مما يعني تبخر حقوق الملكية (رأس المال) نتيجة الخسائر المتراكمة.

من المظاهر الرئيسية:

__زيادة القروض المتعثرة (Bad Loans): تراكم قروض توقف المقترضون عن سدادها، مما يجبر البنك على تخصيص مخصصات ضخمة لتلتهم الأرباح ورأس المال.

__انخفاض قيمة الأصول (Asset Depreciation): هبوط القيمة السوقية للاستثمارات مثل الأسهم، العقارات والسندات.

__تدني معدل كفاية رأس المال (CAR): انخفاض النسبة إلى أقل من الحد الأدنى التنظيمي (عادة 8-4,5%) وفق معايير بازل (Basel). (صيرينة، 2021)

❖ مظاهر أخرى:

__ضعف الإدارة وسوء التخطيط: التوسع المفرط في الإقراض دون دراسة كافية للمخاطر، مما يعكس ضعف إدارة المخاطر بشكل عام.

__تقلبات أسعار الفائدة: الارتفاع السريع في أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض قيمة الأصول ذات الفائدة الثابتة والمنخفضة.

__الصدّات الاقتصادية الخارجية: الركود الاقتصادي، الكوارث الطبيعية أو الأزمات السياسية التي تعيق قدرة الاقتصاد على السداد والاستمرار. (كوريا، لاء، و فيرنر، 2026)

2.1.1. المطلب الثاني: الأسباب الداخلية والخارجية المؤدية لتعثر المؤسسات

ركزت معظم الدراسات التي تعرضت لظاهرة الفشل أسباب الفشل المالي والتي تعود إلى عدة عوامل، ومن خلال الدراسات والنماذج السابقة نستنتج أن مسببات الفشل المالي تتلخص في الأسباب التالية: (داخلية وخارجية)

الشكل رقم 2. أسباب الفشل المالي

✓ أهم الأسباب الخارجية:

- ارتفاع تكلفة مصادر التمويل؛
- المنافسة الشديدة؛
- القرارات الحكومية كتكلفة الضرائب وصعوبة تتبع التغييرات التي تحدث في القوانين الضريبية؛
- حدوث تقلبات حادة في أسعار الصرف؛
- الكوارث الطبيعية؛
- انخفاض الطلب الموجه إلى القطاع.

✓ أسباب داخلية:

➤ أسباب مالية:

زيادة حجم الديون المتعثرة، خلل في الهيكل التمويلي، ضعف السيولة النقدية، خلل في نظام المعلومات المحاسبية، عجز في الموارد الخاصة، تمديد آجال العملاء.

➤ أسباب فنية وإنتاجية:

عدم السيطرة على المخزون كسوء تقديره، عدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة كسياسات البيع والتسعير والإنتاج، تكاليف التشغيل مرتفعة جداً، اللجوء إلى تكنولوجيا غير متطورة أو غير مناسبة، زيادة المنافسة السعرية.

➤ أسباب إدارية:

ضعف الإدارة، الخلافات الإدارية، تغليب المصالح الخاصة للمساهمين، غياب العناصر الإدارية والفنية المتخصصة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على (Jardin, 2007)

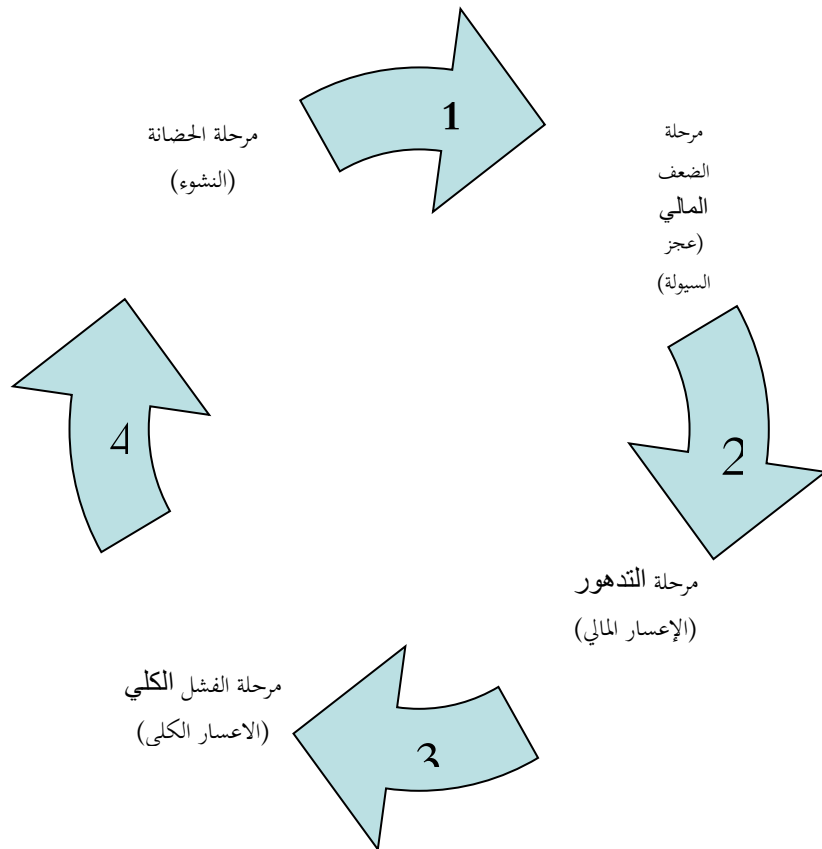
3.1.1. المطلب الثالث: مراحل تطور الفشل المالي وآثاره على الاقتصاد الوطني

سنستطرق في هذا المطلب الى مراحل تطور الفشل المالي من مرحلة الحضانة إلى الانهيار وكذا آثاره على الاقتصاد الوطني.

1.3.1.1. الفرع الأول: مراحل تطور الفشل المالي:

أي مؤسسة عندما تتعرض للفشل المالي، وقبل وصولها إلى مرحلة الإفلاس والتصفية تمر بأربعة مراحل أساسية وتتمثل في:

الشكل رقم 3: مراحل تطور الفشل المالي



المصدر: من اعداد الطالبين

● مرحلة الحضانة: (النشوء)

الخلل الكبير في الإدارة المتمثل في زيادة التكاليف غير المباشرة وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وضعف رأس المال

● مرحلة الضعف المالي: (عجز السيولة)

موجودات الشركة أكبر من مطلوباتها ولكن تكمن المشكلة في صعوبة تحويل تلك الموجودات إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة وربما تستمر هذه المرحلة لعدة أشهر فتلجأ الشركة إلى الاقتراض لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية

● مرحلة التدهور: (الإعسار المالي)

تعكس هذه المرحلة عدم قدرة الشركة على الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها المستحقة ويمكن معالجة هذه المرحلة بنجاح إذا اكتشف الخلل وتمت معالجته في الوقت المناسب والشركات التي لا تستطيع إجراء معالجة فتنقل إلى المرحلة الرابعة وهي الإعسار الكلي

● مرحلة الفشل الكلي: (الإعسار الكلي)

تعد هذه المرحلة نقطة حرجة في فشل الشركات إذ يصبح هذا الفشل محققا وتنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية بسبب تجاوز الالتزامات الكلية قيمة موجودات الشركة المساهمة والمؤشرات على إفلاس الشركة هي تدني الربحية وتدهورها مدد متتالية وعدم القدرة على المنافسة واختلال هيكل رأس المال كالاكتفاء المتزايد على الاقتراض وعدم دقة السياسات المحاسبية المتبعة. (الزبيدي و ابراهيم، 2013)

2.3.1.1. الفرع الثاني: مراحل التدهور المالي في البنك:

تمر الأزمة المالية داخل البنك بعدة مراحل متسلسلة عادة ما تبدأ بضعف إداري وتنتهي بالانهيار:

• مرحلة التدهور الأولي (ضعف الأداء)

تزايد القروض المتعثرة، مع ضعف الكفاءة الإدارية وسوء إدارة المخاطر، وانخفاض الربحية الذي يؤدي إلى تآكل رأس المال تدريجياً.

• مرحلة أزمة السيولة

صعوبة الوفاء بالالتزامات الفورية مثل طلبات سحب المودعين أو دفعات البنوك الأخرى، مع فقدان الثقة الذي يؤدي إلى سحب جماعي للودائع (ذعر مصرفي)

• مرحلة الإعسار والانهيار

تجاوز الخسائر لرأس المال، حيث تصبح أصول البنك أقل من خصومه، مما يجعله معسراً قانونياً، وتتدخل الهيئات الرقابية لإيقاف نشاطه أو إعلان إفلاسه الرسمي. (Wheelock)

3.3.1.1. الفرع الثالث: أثر التدهور المالي البنكي على الاقتصاد الوطني

تسبب الأزمات البنكية أضراراً هيكلية عميقة في الاقتصاد الوطني، أبرزها:

انكماش المعروض النقدي: إفلاس البنوك يقلل من إجمالي الأموال المتداولة، مما يحد من السيولة العامة.

أزمة الائتمان وانخفاض الاستثمار: توقف منح القروض يعيق تمويل المشروعات، ويؤدي إلى تراجع الاستثمار والإنتاج.

تباطؤ النمو الاقتصادي: ينعكس تدهور القطاع المصرفي سلباً على الناتج المحلي الإجمالي، مع عرقلة التنمية.

التحديات التضخمية أو الانكماشية: قد تؤدي إلى ركود اقتصادي (Recession) أو تضخم نقدي إذا تم تمويل العجز عبر الطباعة.

اضطراب أنظمة المدفوعات: ضعف البنوك يعيق كفاءة تسوية المعاملات اليومية والتحويلات المالية.

4.3.1.1. الفرع الرابع: العوامل المساعدة على تفاقم التدهور البنكي:

- ضعف الرقابة المصرفية: غياب المعايير الاحترازية الصارمة، مثل معايير بازل لكفاية رأس المال وإدارة المخاطر.
- التمويل المباشر لعجز الموازنة: الاعتماد المستمر على البنك المركزي لتمويل العجز يؤدي إلى هيمنة مالية وتآكل القيمة النقدية.

* سلامة القطاع المصرفي ركيزة أساسية لاستقرار الاقتصاد الوطني، فأي تدهور مصرفي يترجم إلى تباطؤ نمو، أزمات سيولة، وفقدان ثقة شامل في المنظومة الاقتصادية. (موش و الجويني، 2020)

2.1. المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي والتنبؤ بالتعثر المصرفي

يعد التحليل المالي من العناصر الأساسية في المؤسسة الاقتصادية، إذ يفرضه تسييرها لأغراض التخطيط والرقابة والتقييم. كما يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المحصلة، والتنبؤ بالفشل المالي المستقبلي، مما يزيد من أهميته يوماً بعد يوم مع تنامي دوره ودخول المؤسسات أسواق رأس المال.

1.2.1. المطلب الأول: ماهية التحليل المالي وأهدافه

سنتطرق في هذا المطلب لتعريف التحليل المالي وأهدافه وكذا للنسب المالية وأنواعها

1.1.2.1. الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

حاول العديد من المؤلفين صياغة تعريف للتحليل المالي، ومن أبرزهم:

وفقا ل Jean Pierre Lahill: يعرفه بأنه المنهج الذي يعتمد على الفحص النقدي للمعلومات المحاسبية والمالية للمؤسسة، بهدف تقدير موضوعي قدر الإمكان لأدائها المالي والاقتصادي، ومدى ملاءمتها المالية. (LAHILLE, 2001)

بالنسبة إلى Alain Mrion: يرى إن التحليل المالي يقوم على فهم المؤسسة من خلال بياناتها المحاسبية، ويهدف إلى إصدار حكم عام على أدائها، ووضعها المالي الحالي والمستقبلي. (MARION, 2007)

يعتقد Elie Cohen: أن التحليل المالي مجموعة من الأساليب والأدوات التي تقيم الوضع المالي للمؤسسة، والمخاطر المؤثرة عليها، ومستوى جودة أدائها. (COHEN, 2004)

وكما عرفه Bernstein: بأنه عملية التحكم التي تهدف إلى تقييم الوضع المالي ونتائج الأعمال لشركة ما خلال الفترة الحالية والماضية، بهدف تحديد أفضل التقديرات والتنبؤات الممكنة بالظروف الإدارية المستقبلية. (زيد، 2009)

كما عرف التحليل المالي بأنه مجموعة من الأساليب والأدوات اللازمة لاتخاذ قرار بشأن مؤسسة معينة أو مجموعة من المؤسسات، والحكم على أدائها انطلاقا من حساباتها. كما يستخدم في عملية التنبؤ، مما يؤدي إلى تفكير استراتيجي. (Avenel, Peyrard، و Peyrard, 2006)

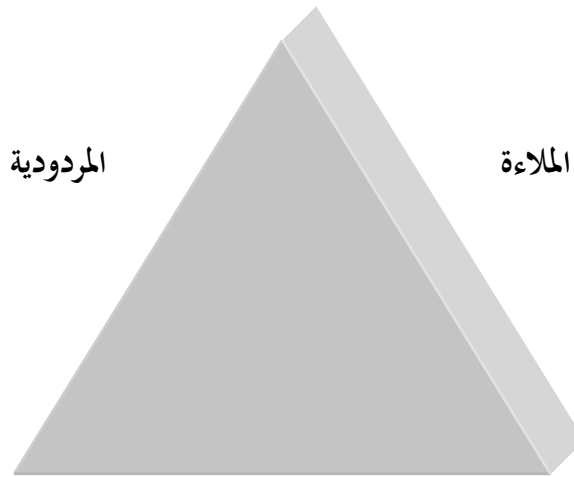
من خلال التعاريف السابقة، يمكن تلخيص التحليل المالي بأنه تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة عبر قوائمها وبياناتها المالية، بهدف بلورة المعلومات وتوضيحها، وكشف نقاط القوة والضعف. كما يساعد في تقييم الماضي، والاستشراف للمستقبل، وتشخيص المشكلات، مع تحديد الخطوط الإستراتيجية الواجب إتباعها.

2.1.2.1. الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة. لمساعدة مستخدمي المعلومات المالية ذوي المصالح فيها على تحقيق أهدافهم. يسعى إلى كشف نقاط القوة والضعف، مما يتيح استخدام نتائجه في تهيئة قراراتهم المالية المتعلقة بالمؤسسة. ويمكن تلخيص أهدافه الرئيسية في الجوانب التالية: (لسلوس، 2004)

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
 - تقييم قدرة المؤسسة على سداد ديونها، والاقتراض، بالإضافة إلى جدوى السياسات المالية والتشغيلية، مع الحكم على كفاءة الإدارة وجاذبية الاستثمار فيها.
 - الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ قرارات الرقابة والتقويم.
 - تقييم ربحية المؤسسة وتحليل تدفقاتها النقدية. (الحياي، 2007)
- كما يمكن تلخيص هذه الأهداف في ثلاث رئيسية:
- تحليل التوازن المالي: يعتمد استمرار المؤسسة على توازن هيكلها المالي، من خلال التجانس بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم.
 - تحليل الملاءة: يقيس قدرة المؤسسة على سداد ديونها والوفاء بالتزاماتها.
 - تحليل المردودية: يقيم كفاءة المؤسسة وأداءها في استخدام مواردها وأصولها. (بوفليح، 2019)
- والشكل البياني يوضح ذلك:

الشكل البياني رقم 4: مثلث التحليل المالي



التوازن المالي

المصدر: من أعداد الطالبين

3.1.2.1. الفرع الثالث: النسب المالية وأنواعها

• تعريف النسب المالية:

يمكن تعريف النسب المالية بأنها علاقة بين رقمين من الأرقام الواردة في الميزانية العمومية أو قائمة الدخل. حيث تؤدي عملية المقارنة إلى نتائج ذات دلالة واضحة حول الوضع المالي للمؤسسة.

○ تتم عملية تقويم نتائج هذه النسب عادة من خلال مقارنات داخلية أو بين عدة مؤسسات، مع مراعاة الآتي:

○ لا تكتسب النسب أي معنى حقيقي إلا إذا قورنت بنسب نموذجية للمؤسسة نفسها أو للقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه.

○ يجب ربط النسب بتحليل النتائج المالية للمؤسسة عند ظهور انحرافات كبيرة عن القيم النموذجية.

○ يمكن حساب عدد هائل من النسب المالية لنفس المؤسسة، لكن ليست كلها ذات أهمية، لذا يتعين على المحلل اختيار الأكثر فائدة، مع تجنب النسب المتشابهة أو ذات المعاني المتطابقة. (عطية و إبراهيم)

• أنواع النسب المالية المصرفية:

تعد النسب المالية المصرفية أدوات أساسية لتقييم ملاءة البنوك وسيولتها وقدرتها على تحقيق الأرباح. وبما أن البنوك تتعامل مع أموال المودعين، يختلف تحليل هذه النسب عن الشركات التجارية التقليدية، مع التركيز الرئيسي على إدارة المخاطر والسيولة.

فيما يلي سنستعرض أبرز مجموعات النسب المالية المستخدمة في القطاع المصرفي:

جدول رقم 2: النسب المالية المصرفية

النسبة	الغرض المستخدم
نسب كفاية رأس المال (الملاءة)	تستهدف قياس قدرة البنك على امتصاص الخسائر وحماية المودعين • نسبة كفاية رأس المال (CAR) : وهي النسبة التي تفرضها لجنة بازل، وتقيس رأس مال البنك كنسبة من أصوله المرجحة بالمخاطر. $= \frac{T_1 + T_2}{RWA_{credit} + RWA_{market} + RWA_{operational}} \times 100$
نسب السيولة (Liquidity Ratios)	تقيس قدرة البنك على تلبية طلبات السحب والالتزامات قصيرة الأجل. • نسبة تغطية السيولة (LCR) : تضمن امتلاك البنك لأصول سائلة عالية الجودة (HQLA) تكفي لمواجهة تدفقات نقدية خارجة لمدة 30 يوما في حالة الأزمات. $(LCR) = \frac{(HQLA)}{30} \times 100$

نسبة القروض إلى الودائع (LDR): توضح كم يستثمر البنك من أموال المودعين في شكل قروض ; إذا كانت النسبة مرتفعة جداً، فقد يواجه البنك مخاطر سيولة.

$$LDR = \frac{\text{Total Loans}}{\text{Total Deposits}} \times 100$$

• نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) : تركز على ضمان وجود تمويل مستقر يغطي الأصول طويلة الأجل.

$$(NSFR) = \frac{(ASF)}{(RSF)} \times 100$$

تستخدم لتقييم مدى خطورة المحفظة الائتمانية (القروض).

• نسبة القروض غير العاملة (NPL) : (المعروفة بالقروض المتعثرة) وهي نسبة القروض التي تأخر أصحابها عن السداد لأكثر من 90 يوماً إلى إجمالي القروض.

$$NPL \text{ Ratio} = \frac{\text{Non-Performing Loans}}{\text{Total Loans}} \times 100$$

• نسبة تغطية المخصصات: تقيس مدى كفاية المخصصات التي رصدها البنك لمواجهة القروض المتعثرة.

$$PCR = \frac{\text{Loan Loss Provisions (LLP)}}{\text{Non-Performing Loans (NPL)}} \times 100$$

نسب جودة الأصول
(Asset Quality)

تقيس كفاءة البنك في تحقيق أرباح من عملياته.

• هامش الفائدة الصافي (NIM): الفرق بين الفوائد المحصلة من القروض والفوائد المدفوعة على الودائع.

$NIM = \frac{\text{Net Interest Income (NII)}}{\text{Total Earning Assets}} \times 100$	
• العائد على الأصول (ROA) : يقيس الربح المحقق بالنسبة لإجمالي أصول البنك.	
$ROA = \frac{\text{Net Income}}{\text{Total Assets}} \times 100$	نسب الربحية والمردودية
• العائد على حقوق الملكية (ROE) : يقيس الربح المحقق للمساهمين.	(Profitability)
$ROE = \frac{\text{Net Income}}{\text{Total Equity}} \times 100$	
• نسبة التكلفة إلى الدخل (Cost-to-Income Ratio) : تقيس مصاريف التشغيل (رواتب، إيجار، تكنولوجيا) كنسبة من إجمالي الدخل ; كلما انخفضت، دل ذلك على كفاءة إدارة التكاليف	
$CIR = \frac{\text{Operating Expenses (OpEx)}}{\text{Total Operating Income}} \times 100$	نسب الكفاءة التشغيلية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (لجنة بازل للرقابة المصرفية، 2011) (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2014) (حماد و العال، 2010) (الهندي و ابراهيم، 2015) (مطاوع و جلال، 2018) (Bessis, 2015) (Rousseau, 2012)

2.2.1. المطلب الثاني: المعايير الدولية للرقابة المصرفية اتفاقيات بازل I, II,

III, IV

سنتطرق في هذا المطلب الى ماهية لجنة بازل ومبررات انشائها مع التطرق لأهدافها ومميزاتها والنقائص:

1.2.2.1. الفرع الأول: مبررات انشاء لجنة بازل:

- تم إنشاء لجنة بازل للرقابة البنكية استجابةً لسلسلة من التحديات والمتغيرات التي شهدتها النشاط المصرفي على الصعيد العالمي. من أبرز هذه العوامل، يُمكن ذكر الآتي:
- تفاقم أزمة المديونية الخارجية في دول العالم الثالث؛
 - ارتفاع نسبة الديون المشكوك في استردادها؛
 - تعثر بعض المؤسسات المصرفية بفعل الظروف الاقتصادية السائدة؛
 - سياسات تخفيف القيود التنظيمية على القطاع المصرفي، خاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا؛
 - المنافسة الشديدة بين البنوك العالمية؛
 - التطورات الاقتصادية، بما في ذلك التضخم، وتقلبات أسعار الصرف والفائدة، والعملة، والخصخصة، والأزمات المالية؛
 - التطورات المصرفية، مثل ظهور التقنيات البنكية الحديثة والمشتقات المالية؛
 - التطورات التكنولوجية، منها التقدم الكبير في نظم الاتصالات والمعلومات، وزيادة حجم التجارة الإلكترونية (قارون، 2013)

2.2.2.1. الفرع الثاني: التعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية:

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية، المعروفة رسمياً باسم "لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية"، في نهاية عام 1974، بمبادرة من محافظي البنوك المركزية لدول المجموعة العشر (G10) يقع مقرها تحت إشراف بنك التسويات الدولية في مدينة بازل بسويسرا. يقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية والبنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى، وهم: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، إسبانيا، لوكسمبورغ، والولايات المتحدة الأمريكية.

تعد لجنة بازل كيانا استشاريا فنيا، غير مرتبط باتفاقية دولية رسمية، بل ناتجا عن قرار مشترك من محافظي البنوك المركزية للدول المذكورة. تجتمع اللجنة أربع مرات سنويا، وتدعمها فرق عمل متخصصة تدرس جوانب متنوعة من الرقابة المصرفية. ساهمت هذه اللجنة بشكل كبير في وضع إطار دولي للرقابة المصرفية، وتعزيز فكر مشترك بين البنوك المركزية في مختلف دول العالم. يعتمد ذلك على التنسيق بين السلطات الرقابية، وتطوير آليات لمواجهة المخاطر المصرفية، مع الإدراك الكامل لأهمية وخطورة هذا القطاع. وبهذا، أصبحت اللجنة حجر الأساس للتعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية. (نجار، 2014)

3.2.2.1. الفرع الثالث: أهداف لجنة بازل:

تشمل أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية ما يلي:

- إصدار تقارير تحدد الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في البنوك؛
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أنشطة البنوك؛
- تسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة لدى السلطات النقدية، التي تمثل في معظم الحالات بالبنوك المركزية ومحافظيها. (خصاوته، 2007)

4.2.2.1. الفرع الرابع: اتفاقيات بازل الأربعة:

سنتطرق في هذا الفرع الى تعريف كل اتفاقية مع ذكر أهدافها ونقائصها ومميزاتها:

الجدول رقم 3: اتفاقيات لجنة بازل

الامتيازات/ الإيجابيات	النقائص/ الانتقادات	الأهداف الرئيسية	التعريف	الاتفاقية
-وضع أول معيار دولي موحد لكفاية رأس المال. - تبسيط مفهوم الملاءة المالية وجعله مفهوماً للإدارات والجهات الرقابية. - تمهيد لظهور إطارات أكثر تطوراً مثل بازل 2 و3.	-تبسيط مفرط في قياس المخاطر (التركيز على المخاطرة الائتمانية فقط). - لا يأخذ بعين الاعتبار المخاطر السوقية أو التشغيلية. - يفتح باباً واسعاً للتهرب عبر تغيير تركيبة الأصول (Asset Shifting) -لا يراعي الفروق بين البنوك الصغيرة والكبيرة أو بين الدول المتقدمة والنامية.	-توحيد معيار عالمي لحد أدنى رأس المال بين البنوك الدولية. - تقليل المنافسة غير العادلة الناتجة عن اختلاف التشريعات الوطنية. - تقوية ملاءة البنوك وخفض احتمال إخميرها بسبب نقص رأس المال. - توفير مرجعية واحدة لقياس القوة المالية للبنوك عالمياً	أول إطار دولي لتنظيم كفاية رأس المال في البنوك، يعتمد على نسبة ملاءة رأس المال إلى الأصول الموزونة حسب المخاطر (8٪ كحد أدنى)، مع تصنيف رأس المال إلى الدرجة الأولى (الأساسي) والدرجة الثانية (التكاملي).	بازل 1 (1988)
-توسع نطاق المخاطر المشمولة في قياس رأس المال. - تقريب أقرب لواقع المخاطر الفعلية عبر النماذج الداخلية. - تعزيز دور الإشراف والانضباط السوقي. - تمهيد لتطوير بازل 3.	-تكلفة وتعقيد الامتثال مرتفعان، خاصة على البنوك الصغيرة. - تباين كبير بين نماذج البنوك والجهات الرقابية. - عدم كفاية الحماية من المخاطر النظامية والأزمات الكبرى (كما حدث في 2008). - تركيز على المخاطر الجزئية مع إهمال التناسق بين أطراف النظام المالي.	-ربط رأس المال بمستوى المخاطر الفعلية (الائتمانية، السوقية، والتشغيلية). - استخدام نماذج تصنيف داخلية لتقييم المخاطر بشكل أكثر دقة. - تعزيز دور الإشراف والرقابة على البنوك. - تعزيز الشفافية والحوكمة عبر إلزام البنوك بالإفصاح عن رأس المال والمخاطر.	إطار ثلاثي الركائز يعتمد على: الحد الأدنى لرأس المال (معتمداً نماذج التصنيف الداخلي)، العملية الرقابية، ومتطلبات الإفصاح والشفافية لتعزيز الانضباط السوقي	بازل 2 (2004)

بازل 3 (2010-2013)	تحديث وتعديل بازل 2 بعد أزمة 2008، يشمل تحسين تعريف رأس المال، زيادة نسبة رأس المال الأساسي، وتطبيق متطلبات سيولة جديدة (LCR) و (NSFR) بالإضافة إلى متطلبات رأس مال مضافة للبنوك النظامية	- تقوية جودة وكمية رأس المال عبر حذف بعض البنود الهشة وزيادة حقوق الملكية الأساسية. - تقليل الانكشاف المفرط على المخاطر الائتمانية والتمويل قصير الأجل. - تحسين السيولة وضمان قدرة البنك على سداد التزاماته قصيرة وطويلة الأجل. - وضع متطلبات خاصة للبنوك النظامية لتقليل تأثير انهيارها على النظام المالي.	- عبء تنظيمي وتمويلي كبير على البنوك، خصوصاً الصغيرة. - قد يحد من توسع الائتمان في الدول النامية. - صعوبة في التكيف مع أنظمة مالية غير متطورة. - تأثير غير متساو بين البنوك حسب حجمها ونوع نشاطها.	- تعزيز قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية. - تحسين مؤشرات السيولة وتقليل الاعتماد على التمويل قصير الأجل. - بناء ثقة أكبر من جانب المودعين والمستثمرين والجهات الرقابية.
بازل 4 (2017-2023)	تطوير ل بازل 3 يهدف إلى تقليل التباين بين تقييمات رأس المال والمخاطر بين البنوك والجهات الرقابية، مع توحيد مدخلات المخاطر وفرض حدود على النماذج الداخلية وزيادة الشفافية.	- تقليل الفجوة بين ما تحسبه البنوك وبين ما تراه الجهات الرقابية. - تحسين قابلية المقارنة بين البنوك على مستوى عالمي. - تعزيز الشفافية وجودة البيانات ونماذج المخاطر. - الحد من الميزة غير العادلة للبنوك التي تقلل وزن المخاطر عبر	- زيادة التكاليف التقنية والتنظيمية الخاصة بنظم البيانات والنمذجة. - صعوبة التكيف مع البنوك الصغيرة والدول النامية. - تقييد جزئي للإبداع في تصميم النماذج الداخلية. - تأثير غير متساو بحسب مستوى نضج	- توحيد أكبر في تعريفات المخاطر وحدود رأس المال. - تعزيز الاستقرار الكلي للنظام المالي. - تعزيز ثقة المستثمرين والجهات الرقابية في دقة تقديرات المخاطر. - ترسيخ مبدأ أن "البنوك المتشابهة" تُعامل بمعايير مشابهة "عالمياً".

		النماذج الداخلية.	البنية التنظيمية لكل بنك.	
--	--	-------------------	---------------------------	--

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (تطبيقات بازل في النظام المصرفي العربي وتأثيرها على البنوك الصغيرة والكبيرة) (ورشة عمل مصرفية متخصصة حول: التطبيقات العملية لمتطلبات بازل 4 في ادار المخاطر المصرفية، 2025)

3.2.1. المطلب الثالث: نماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة على البنوك

تعد نماذج التنبؤ بالفشل المالي في القطاع المصرفي أكثر تعقيدا مقارنة بتلك المطبقة على الشركات الصناعية، وذلك نظرا لطبيعة الأصول والالتزامات ذات الطابع المالي، وخصوصية المخاطر التي تتعرض لها البنوك، مثل المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة والمخاطر النظامية. ومن خلال هذا المطلب سنتطرق الى النماذج المستخدمة في البنوك. وتتمثل فيمايلي:

1.3.2.1. الفرع الأول: نموذج ألتمان Altman

عرض ألتمن (Altman) نموذجته للتنبؤ بالفشل المالي ويعود إلى عام 1968، حيث قام بتأسيس نموذج إحصائي مبني على مجموعة من النسب المالية المجمعة والمتراكبة عبر سلاسل زمنية تمتد على عدة فترات محاسبية. هدف هذا النموذج إلى إدخال بعد ديناميكي على تحليل النسب المالية، مما مكنه من أن يصبح أداة فعالة للتنبؤ بمخطر الفشل المالي للمؤسسات منذ ذلك التاريخ. (رائد و عبد، 2013)

تعتبر دراسة ألتمن من أبرز المحاولات التي تجاوزت الأساليب التقليدية في التحليل المالي، والتي كانت تعتمد على أساليب إحصائية بسيطة تختار نسبة مالية واحدة يفترض أنها الأفضل في التمييز بين المؤسسات الفاشلة والناجحة. في مقابل ذلك، اعتمد ألتمن منهجا أكثر تطورا قائما على التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات. (Hu & Jake, 2006) استعمل في هذا الإطار عينة مكونة من 66 مؤسسة صناعية، قسمت إلى مجموعتين متكافئتين : 33 مؤسسة تعرضت للإفلاس و 33 مؤسسة ناجحة مماثلة من حيث القطاع وحجم الأصول.

اختبر الباحث في عينته 22 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية للسنة التي سبقت الإفلاس، ثم أجرى عملية اختيار للنسب الأبرز في التمييز بين المجموعتين. نتج عن التحليل اختيار خمس نسب اعتبرت الأكثر تمييزا، وصيغت ضمن معادلة Z كما يلي): رمو، وحيد، الوتار & سيف، 2010)

$$Z = 1.2 X1 + 1.4 X2 + 3.3 X3 + 0.6 X4 + 0.999 X5$$

حيث تمثل المتغيرات النسب المالية التالية:

X1: رأس المال العامل إلى مجموع الأصول.

X2: الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول.

X3: الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول.

X4: القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع الخصوم.

X5: صافي المبيعات إلى مجموع الأصول.

وبناء على قيمة مؤشر Z ، صنف ألتمن أداء المؤسسات كما يلي:

-إذا كانت قيمة Z أقل من 1.81، فتصنف المؤسسة ضمن فئة "الفشل المالي" لضعف أدائها المالي.

-إذا كانت قيمة Z أكبر من 2.99، فتصنف المؤسسة ضمن فئة "النجاح المالي" لارتفاع أدائها.

-إذا كانت قيمة Z محصورة بين 1.81 و 2.99، فتصنف المؤسسة ضمن نطاق متوسط المخاطر، حيث يصعب التوصل إلى حكم حاسم بشأن احتمال فشلها، ومن ثم تستدعي الحالة إجراء دراسة تقييمية مفصلة لتحديد وضعها المستقبلي بدقة.

2.3.2.1. الفرع الثاني: نموذج ألتمان المطور Altman Z-score

تعرض نموذج ألتمن (1968) لكثير من الدراسات التطبيقية، كما واجه مجموعة من الانتقادات الجوهرية. من

أبرز هذه الانتقادات ما يلي:

-اقتران نطاق تطبيق النموذج بالمؤسسات الصناعية فقط؛

-صعوبة تطبيقه على المؤسسات غير المدرجة في الأسواق المالية نظرا لاستحالة الحصول بسهولة على قياس موثوق للقيمة السوقية لحقوق المساهمين؛

-منح النموذج وزنا كبيرا لمعدل صافي المبيعات إلى إجمالي الأصول، وهو مؤشر تختلف أهميته باختلاف طبيعة الصناعة وبنية دورة التشغيل في كل قطاع.

استجابة لهذه الملاحظات، طور ألتمن نموذجاً أصلياً بتعديل المتغير الرابع الذي كان يمثل نسبة القيمة

السوقية لحقوق المساهمين إلى إجمالي الديون.

استبدال هذا المتغير بمتغير يعتمد على القيمة الدفترية لحقوق المساهمين أدى إلى إعادة تقدير أوزان المتغيرات داخل المعادلة، فظهر نموذج معدل يناسب تطبيقات أوسع خاصة في حالات غياب البيانات السوقية. يصبح مؤشر Z المعدل معرّفاً بالعلاقة التالية:

$$Z\text{-score} = 0.717 X1 + 0.847 X2 + 3.107 X3 + 0.420 X4 + 0.998 X5$$

وتعرف المتغيرات في هذا النموذج كالتالي:

X1: رأس المال العامل إلى مجموع الأصول الملموسة.

X2: الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول الملموسة.

X3: الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول الملموسة.

X4: القيمة الدفترية لحقوق المساهمين إلى مجموع الخصوم.

X5 : صافي المبيعات إلى مجموع الأصول الملموسة.

وتصنف المؤسسات وفقاً لقيم Z كما يلي:

- إذا كانت قيمة Z أقل من 1.21، فتقع المؤسسة في المنطقة الحمراء، مما يدل على ارتفاع احتمال الإفلاس.

- إذا كانت قيمة Z أكبر من 2.90، فتصنف المؤسسة في المنطقة الخضراء، أي ذات أداء مالي جيد واحتمال إفلاس منخفض.

- إذا كانت قيمة Z محصورة بين 1.21 و 2.90، فتقع المؤسسة في المنطقة الرمادية، حيث يصبح الحكم النهائي على احتمالات الفشل المالي غير حاسم ويستلزم إجراء تقييم مالي تفصيلي إضافي.

3.3.2.1. الفرع الثالث: معيار CAMELS:

• تعريف معيار CAMELS

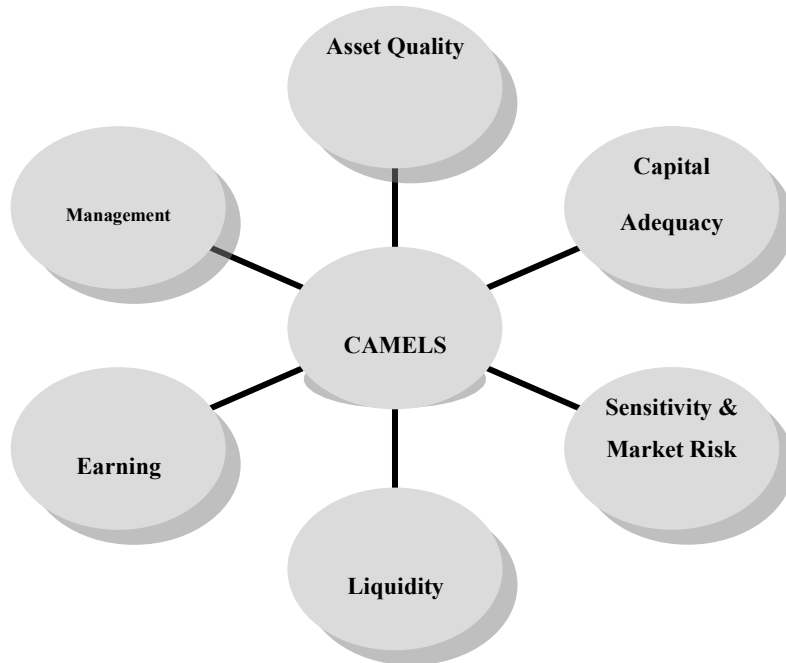
يعرف معيار CAMELS كنظام رقابي موحد يستخدم لتقييم مدى أمان وسلامة المصارف من خلال رصد ومعالجة الخروقات والانحرافات عن القواعد والتشريعات المصرفية. (Cup Benton، Donald، 2001) و (Kolari James، 2001)

يهدف هذا النظام إلى تقديم إطار فعال لتشخيص الوضع المالي للمؤسسات المصرفية عبر تحديد نقاط القوة والضعف لديها، ما يمكن الجهات الإشرافية من التدخل المبكر لتصحيح الأوضاع وحماية الاستقرار المالي للقطاع المصرفي. (الامام، 2010)

تعتمد منهجية CAMELS على مجموعة من المؤشرات التي تستخدم لتحليل الوضعية المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف وتحديد درجة تصنيفه الرقابي. وتعد هذه المنهجية إحدى أدوات الرقابة المباشرة التي تطبق عبر عمليات التفتيش الميداني، وقد اعتمدت السلطات الرقابية في الولايات المتحدة تقييمات CAMELS كمصدر أساسي لاتخاذ القرارات الإشرافية. (جعدي، 2014)

ويشمل المعيار ستة أبعاد رئيسية تغطي العناصر الجوهرية للسلامة المصرفية (حماد ط. ع.، 2001)، وهي ممثلة في الشكل التالي:

الشكل البياني رقم 5: مكونات معيار CAMELS



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على (ihsan, 2016)

• مكونات معيار CAMELS

- كفاية رأس المال

تقيم مؤشرات كفاية رأس المال مدى قدرة المؤسسات المالية على امتصاص الصدمات المرتبطة بعناصر الميزانية. تكمن أهمية هذه المؤشرات في شمولها لأهم المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات، مثل مخاطر الائتمان، مخاطر

أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة. من بين المؤشرات الشائعة في هذا المجال نسب رأس المال المعدلة بالمخاطر ونسب التوزيع التكراري لرأس المال. (بوخلخال، 2012)

-جودة الأصول

تشير جودة الأصول إلى نوعية الأصول المالية ومخاطرها، وإلى قدرتها على توليد عوائد واسترداد قيمتها وفق الظروف المتفق عليها والضمانات الممنوحة للدائنين، مع استبعاد الأصول المتعثرة أو غير المنتجة. يعكس تصنيف جودة الأصول مستوى المخاطر المرتبطة بمحافظ الإقراض والاستثمار والعقارات والعمليات خارج الميزانية، كما يوضح قدرة الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة هذه المخاطر. عند تقييم الأصول يجب الأخذ بعين الاعتبار كفاية مخصصات الديون، المخاطر التشغيلية، مخاطر سمعة المؤسسة، الاستراتيجية المتبعة، والالتزام بالأنظمة الرقابية. (الله، 2002)

-جودة الإدارة

تقيس جودة الإدارة قدرة جهاز الإدارة على وضع وتنفيذ سياسات مصرفية وائتمانية سليمة. تقاس هذه القدرة من خلال مؤشرات نوعية وكمية، من بينها اتجاهات الأرباح عبر فترات زمنية متتالية، درجة الالتزام بأنظمة الرقابة الداخلية، قدرة الإدارة على اجتذاب الكفاءات، وكفاءة توظيف الموارد المالية. كما يتم تقييم مدى التزام البنك بالتشريعات والضوابط الصادرة عن السلطة النقدية. من المؤشرات الكمية الممكن استخدامها: الإيرادات لكل موظف ونسب الإنتاجية المؤسسية. (الله، 2002)

-إدارة الربحية

تعبّر ربحية المؤسسة عن قابليتها لتحقيق إيرادات تفوق التكاليف بصورة مستدامة ونمو هذه الإيرادات عبر الزمن. لا يقيس تصنيف الربحية مستوى الإيرادات فحسب، بل يأخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة على تحقيق الربحية، مثل المخاطر السوقية التي تؤثر على هوامش الربح، أثر تقلب أسعار الفائدة والعمولات على النتائج، كفاءة التحكم في النفقات، وسياسات إدارة الديون المشكوك في تحصيلها. تستخدم مؤشرات الربحية لتحديد ما إذا كانت إيرادات البنك مستدامة أم معرضة للتقلب بفعل عناصر هيكلية أو استثنائية. (الفرا، 2002)

-إدارة السيولة

تعكس إدارة السيولة قدرة المصرف على توفير النقدية في الأوقات القصيرة وبأفضل تكلفة، ومقابلة ذلك بتوظيف أمثل للأصول السائلة (رغدة، 2010). تهدف إدارة السيولة إلى اتخاذ قرارات سليمة بشأن مستوى الودائع وتوظيفها، الحفاظ على احتياطات كافية لتغطية الحاجات الطارئة، والامتثال لنسب السيولة التي تحددها

السلطة النقدية، بما في ذلك تحديد حد أدنى مناسب لحجم السيولة يتوافق مع نشاطات البنك (بوخلخال، 2012).

-درجة الحساسية للمخاطر السوقية

تتعلق درجة الحساسية للمخاطر السوقية بتعرض محفظة البنك الاستثمارية لأدوات مالية متعددة (أسهم، سندات، مشتقات، سلع، إلخ) وبمخاطر تقلب أسعار هذه الأدوات: مخاطر أسعار الأسهم، أسعار الصرف، أسعار الفائدة، وأسعار السلع. من المقاييس الإحصائية الشائعة لقياس هذه المخاطر مقياس القيمة المعرضة للخسارة (Value at Risk, VAR)، الذي يقدر أقصى خسارة متوقعة لمحفظة خلال فترة زمنية محددة، إضافة إلى مقاييس الضغط (stress testing) التي تقيم أداء المحافظ تحت سيناريوهات سوقية قاسية. (بوخلخال، 2012)

• أهمية نموذج CAMELS

تكمن أهمية نموذج CAMELS في قدرته على إبراز نقاط القوة والضعف في نظم العمل المصرفي من خلال تحليل شامل لأداء البنوك وأنماط أنشطتها، ومقارنة النتائج بالممارسات والمعايير السائدة في القطاع المصرفي. تسهم نتائج هذا التحليل في توجيه الرقابة الإشرافية نحو مواطن الضعف، حماية حقوق المودعين والمساهمين، وتعزيز كفاءة وفعالية العمل المصرفي على المستويات المحلية والإقليمية. كما يوفر النموذج إطاراً استراتيجياً لمواكبة التطورات الهيكلية والوظيفية في الصناعة المصرفية. (بوخلخال، 2012)

خلاصة الفصل الأول

شكل هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، حيث تم استعراض ظاهرة الفشل المالي كأحد أخطر التحديات التي تواجه المؤسسات بشكل عام، والجهاز المصرفي بشكل خاص. وقد تمكنا من ضبط المفاهيم بدقة للتمييز بين الفشل المالي، العسر، والإفلاس، مع التركيز على خصوصية التعثر المصرفي نظرا لحساسية الأصول المصرفية وارتباطها بالاستقرار الاقتصادي الوطني.

كما خلصنا من خلال دراسة المسببات إلى أن الفشل ليس وليد الصدفة، بل هو نتيجة لتفاعل معقد بين عوامل داخلية مرتبطة بضعف التسيير والملاءة، وعوامل خارجية اقتصادية وتنظيمية، تمر عبر مراحل زمنية متسلسلة تبدأ بمرحلة الحضانة وصولا إلى الانهيار التام، مما يترك آثارا سلبية ممتدة تتجاوز البنك لتشمل الاقتصاد الكلي. وفي الشق الثاني من الفصل، أبرزنا الدور المحوري لأدوات التحليل المالي والنسب المصرفية كخط دفاع أول، بالتوازي مع التزام المؤسسات بالمعايير الرقابية الدولية المتمثلة في اتفاقيات بازل (1، 2، 3، و4) التي تهدف إلى تحصين البنوك ضد المخاطر.

أخيرا، تم استعراض النماذج الكمية والنوعية للتنبؤ بالفشل، حيث أظهرت النماذج (Altman Z-score و CAMELS)، كفاءة عالية في تقديم إشارات إنذار مبكر تتيح للإدارات والسلطات النقدية فرصة التدخل التصحيحي قبل فوات الأوان.

الفصل الثاني

دراسة استبيانیه حول الیات

التنبؤ بالفشل المالي لبنك-

الفلاحة والتنمية

الريفية **BADR** - لولاية عين

تموشت

تمهيد

تم التطرق في الفصل الأول إلى أدبيات الفشل المالي في المؤسسات من خلال بيان مفهوم الفشل المالي و الفرق بينه و بين العسر والإفلاس, مع التطرق لمفهوم الفشل المالي المصرفي وأهم مظاهره, وكذا الأسباب الداخلية والخارجية المؤدية لتعثر المؤسسات, ومراحل تطور الفشل المالي مع التطرق لمراحل التدهور المالي في البنك ولآثاره على الاقتصاد الوطني, بالإضافة إلى إبراز ماهية التحليل المالي وأهدافه مع التطرق للنسب المصرفية وكذا إيضاح المعايير الدولية للرقابة المصرفية (اتفاقيات بازل), وتبيان بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة على البنوك.

ومن أجل ربط الفصل الأول (الدراسات السابقة) مع الفصل الثاني (الدراسة التطبيقية) تم اختيار نموذج— بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين تموشنت باعتباره فرع رائد لإسقاط عليه ما استخلص في الجانب النظري والتعرف عليه وعلى النماذج التي يتعامل بها ومدى تطبيقه لها وستكون دراستنا في هذا الفصل وفق مبحثين:

المبحث الأول: واقع الأداء المالي والرقابة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

المبحث الثاني: استبيان حول فعالية الاعتماد على النسب المالية للتنبؤ بالفشل المالي في ظل التطورات التكنولوجية الراهنة.

1.2. المبحث الأول: واقع الأداء المالي والرقابة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BADR

لقد تمت هذه الدراسة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومن خلال هذا المبحث سيتم التعرف على هذا البنك من خلال نشأته وتعريفه وعرض مبادئه التي يلتزم بها في مزاوله نشاطه بالإضافة إلى تبيان وظائف الوكالة وأهدافها وأهم مصالح أقسامها.

1.1.2. المطلب الأول: تقديم عام للبنك

يهدف هذا المطلب الى تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية من حيث التطور التاريخي، النشاط والهيكلة التنظيمي.

1.1.1.2. الفرع الأول: التطور التاريخي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تموشنت

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة مراحل وهي كالآتي:

➤ المرحلة الأولى: 1982-1990:

كان هدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الثماني سنوات الأولى من إنشائه هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية، حيث اكتسب خلال هذه الفترة سمعة وكفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي. قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية إلا أن دوره لم يكن فعالا وذلك لان أغلب المشاريع التي كان يمولها كانت ذات الطابع العمومي حيث كان تحصيل القروض الممنوحة صعبا وأحيانا كثيرة مستحيلا.

➤ المرحلة الثانية: 1991-1999:

بموجب صدور قانون 90/10 الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين، وسعت نشاطات التنمية الريفية لتشمل مجالات أخرى متعددة كالصناعة التجارة والخدمات دون الاستغناء عن بنك الفلاحة، القطاع الفلاحي الذي تربطه به علاقات مميزة .

أما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة أهم مرحلة تميزت بإدخال تكنولوجيا إعلام آلي متطور تهدف إلى تسهيل تداول العمليات البنكية، تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن إضافة إلى إدخال عمليات الفحص السلبي، فحص وإنجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.

➤ المرحلة الثالثة: من 1999 إلى يومنا هذا:

تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي والفعال للبنوك العمومية لبعث نشاط جديد فيما يتعلق بمجالات الاستثمارات المرجحة وجعل نشاطاتها ومستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق وفي هذا الصدد رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى حد كبير من القروض لتدعيم الشباب الفلاحي وفي رفعه لمستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة.

ولهذه الأسباب عمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى وضع برامج فعلية تتركز خاصة على عصنة وتحسين الخدمات وكذا إحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي حيث نتجت عن هذه البرامج عدة إيجابيات من بينها إعادة النظر وتقليل الوقت وتخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية الخاصة بملفات القروض وتنويع وسائل الدفع وإدخال تكنولوجيا جديدة لتسهيل العمليات سواء للسحب أو الإيداع إضافة إلى إنجاح تحقيق مشروع البنك مع الخدمات المشخصة وتعميمه عبر جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني.

المصدر: معلومات مقدمة من طرف البنك

2.1.2 المطلب الثاني: لمحة عن وكالة BADR لولاية عين تموشنت

أنشئت وكالة الفلاحة والتنمية الريفية عام 1982، وخصصت لخدمة القطاع الفلاحي. تتضمن مهامها تمويل هياكل وأنشطة الإنتاج الزراعي، وجميع الأنشطة الممهدة أو المتممة للزراعة، بالإضافة إلى الصناعات الزراعية والحرف التقليدية في المناطق الريفية. كما تشمل نطاق عملها تمويل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف بصرف النظر عن طبيعة نشاطها. وباعتبارها فرعاً لبنك متخصص يهدف إلى دعم القطاع الفلاحي وتطوير الأنشطة الريفية، تسعى الوكالة إلى تعزيز التنمية الريفية وزيادة الإنتاج الغذائي على المستوى الوطني من خلال تقديم حلول تمويلية موجهة للقطاع الفلاحي.

تؤدي الوكالة دور الوسيط المباشر بين البنك والمتعاملين، فهي تمثل واجهة البنك في التعاملات المصرفية مع الزبائن وتحمل المسؤولية الأولى عن تنفيذ العمليات المصرفية المباشرة. وتعمل وفق أطر قانونية وإدارية محددة تضمن تسيير عملياتها بما يتوافق مع الأهداف المؤسساتية؛ كما تشكل صورة البنك أمام العموم وتسعى إلى تعظيم مردودية رأسمالها التجاري.

تتميز استراتيجية الوكالة بتركيز على توسيع قاعدة الزبائن، إذ تسعى إلى جذب أعداد أكبر من العملاء من خلال تنويع المنتجات والخدمات المصرفية واستغلال العلاقات والشبكات المتاحة، مع مراعاة إدارة مخاطر الخزينة والحفاظ على مستوى مناسب من الربحية، وتقديم كافة الخدمات ذات الصلة باحتياجات الزبائن الريفيين.

في سياق تنفيذ برامج التنمية الفلاحية، أعد بنك BADR عدداً من البرامج والتسهيلات التمويلية المتعلقة بإجراءات التمويل الزراعي، كما شارك في عدة مبادرات حكومية ذات صلة. من أبرز هذه المشاركات مساهمته في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي تم إطلاقه بتاريخ 18 يوليو 2002، بمشاركة جهات متعددة من بينها الصندوق الوطني للتنمية والاستصلاح الفلاحي والصندوق الوطني للتعاقدية الفلاحية. وقد تضمنت هذه الشراكات آليات وقنوات لتمويل المتفاعلين من المخطط، على شكل منح وقروض تسهيلية تهدف إلى دعم الفلاحين وتحسين قدراتهم الإنتاجية.

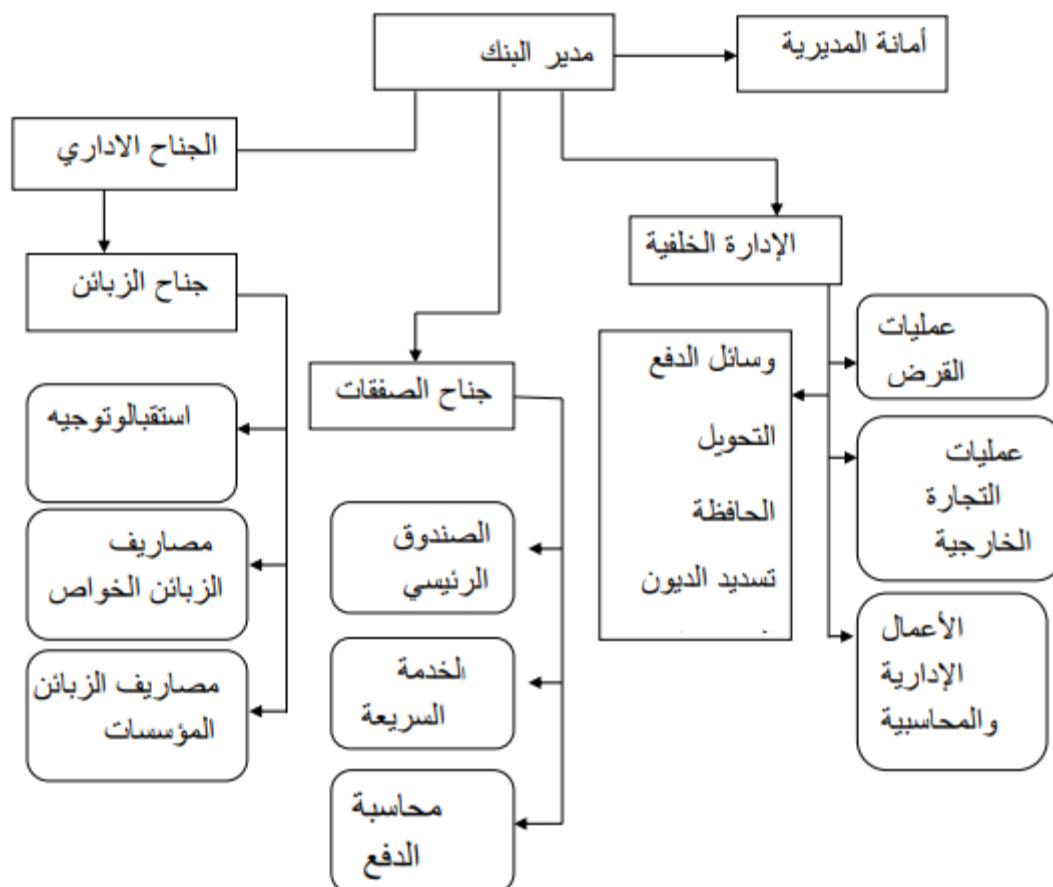
المصدر: معلومات مقدمة من طرف البنك

3.1.1.2. الفرع الثالث: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أدى توسع شبكة فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى اتساع نطاق وظائفه وتنوع مهامه، ويمكن حصر هذه المهام فيما يلي:

- تمويل ودعم الأنشطة الممهدة للزراعة والصناعات الزراعية المرتبطة بسلاسل القيمة الزراعية.
- تمويل المشاريع الزراعية بكافة أشكالها، بما في ذلك المشروعات الإنتاجية والتجهيزية والبنى التحتية الريفية.
- المساهمة في تنفيذ المخططات والسياسات الفلاحية الوطنية عبر تقديم آليات تمويلية وبرامج دعم تستهدف المتدخلين الريفيين.
- إدارة وتنفيذ سياسة الائتمان قصيرة الأجل وفق الأطر والضوابط المعتمدة في المجال المصرفي.
- تمويل عمليات التجارة الخارجية ذات الصلة بالقطاع الزراعي ودعم أنشطة التصدير والاستيراد الزراعي.
- تنفيذ عمليات السداد والتحصيل عبر الشبكات المصرفية والتحويلات، والقيام بكافة العمليات المصرفية الأخرى المرتبطة بخدمات الزبائن.
- قبول الأدوات التجارية والقيمية قصيرة الأجل، بما في ذلك الاستخلاصات السنوية والأوراق المالية الصادرة عن الخزينة العمومية، وأي التزامات قابلة للتحويل ناتجة عن أنشطة صناعية أو زراعية أو تجارية.
- قبول الودائع الجارية والودائع لأجل من الأفراد والشخصيات المعنوية، بما يساهم في توفير مصادر تمويلية مستدامة.
- المساهمة في تعبئة الادخار الوطني من خلال قنوات الإيداع والمنتجات الادخارية الموجهة للمزارعين والسكان الريفيين.
- منح الائتمان الزراعي للمزارع والمؤسسات الريفية ذاتية التسيير، والمشاركة في أنشطة الرقابة والتتبع لوحدات الإنتاج الزراعي المستفيدة من التمويل لضمان استدامة وكفاءة الاستعمالات التمويلية.

الشكل رقم 6: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR



المصدر: المجمع الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

3.1.2. المطلب الثالث: تشخيص نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية بالبنك:

ان تشخيص نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) يمثل خطوة استراتيجية بالغة الأهمية، نظرا لتخصص البنك في تمويل القطاع الزراعي والصناعات التحويلية التي تتسم بتعرض مرتفع للمخاطر وتذبذب موسمي ومناخي كبير.

فيما يلي نظرة شاملة وتحليلية حول كيفية تشخيص وتقييم هذا النظام في بنك BADR.

1.3.1.2. الفرع الأول: الأهداف الأساسية لتشخيص النظام في بنك BADR:

يرتكز التشخيص على قياس مدى فعالية الأطر والآليات الحالية في حماية أصول البنك وضمان استمراره، ويتضمن الأهداف التالية:

- التحقق من امتثال نظام الرقابة لتشريعات وإرشادات السلطة النقدية، وخصوصا أحكام بنك الجزائر (لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 08-11 والمتعلقة بالرقابة الداخلية وما تلاه من نظم تنظيمية لإدارة المخاطر)؛
- تقييم ملائمة قدرات إدارة المخاطر لمواجهة خصوصيات مخاطر الائتمان الزراعي، بما في ذلك مخاطر الجفاف وتلف المحاصيل وتأخر السداد؛
- التأكد من موثوقية القوائم المالية بحيث تعكس التقارير بصورة دقيقة الوضع المالي للبنك وفروعه المنتشرة في المناطق الريفية.

2.3.1.2. الفرع الثاني: محاور تشخيص نظام إدارة المخاطر:

يتم تقييم نظام إدارة المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) من خلال تجزئته إلى بيئات وعناصر مخاطرة أساسية بهدف تحليل كلٍّ مكوّن على حدة وتحديد نقاط التعرّض والضوابط القائمة.

مخاطر الائتمان (Credit Risk) وتعد أكثر المخاطر أهمية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):

- دراسة ملفات التمويل: تقييم مدى كفاءة لجان الاعتماد المحلية والمركزية في تحليل ملاءة المقترضين من الفلاحين والمستثمرين الزراعيين، وشمولية وبنوية عمليات التقييم الائتماني وممارسات اتخاذ القرار.
- الضمانات: تشخيص كفاية وسلامة الضمانات المقدمة، بما في ذلك الرهن العقاري للأراضي الفلاحية، مع التركيز على المشكلات القانونية المتعلقة بإثبات الملكية وإمكانات تنفيذ الضمانات.
- تغطية القروض المتعثرة: تقييم سياسات تكوين المخصصات ومراعاتها لطبيعة المخاطرة الزراعية، وملاءمتها في مواجهة القروض الاستثمارية المتعثرة لضمان حيابة كافية على الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة.

مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية:

- مخاطر السيولة: تتعلق بتقييم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات النقدية الفورية والمتوقعة، وخصوصا تلبية سحبوبات المودعين وتمويل الاحتياجات الموسمية المرتبطة بالنشاط الزراعي (فترات البذر والحصاد). يشمل التقييم تحليلا لهيكل التمويل، مدى ملاءمة مستويات السيولة قصيرة وطويلة الأمد، وخطط إدارة السيولة الطارئة (contingency funding plans) التي تضمن استمرارية تمويل العمليات في ظل تقلبات المواسم والأسواق.
- المخاطر التشغيلية: ينصرف التقييم إلى تشخيص مصادر الخسائر الناجمة عن العمليات الداخلية، ويشمل الأخطاء البشرية، الأعطال التقنية في بنية نظم المعلومات والاتصالات، ومخاطر الاحتيال والاختلاس. يتضمن ذلك مراجعة ضوابط العمليات والإجراءات التشغيلية، كفاءة نظم الرقابة الداخلية والتفويض، وجود سياسات لإدارة الحوادث واستمرارية الأعمال (business continuity and disaster recovery)، وبرامج التدريب والوعي لتقليل الاحتمالات التشغيلية وتأثيرها على سير العمل والسمعة.

3.3.1.2. الفرع الثالث: محاور تشخيص نظام الرقابة الداخلية:

يعتمد تشخيص فاعلية الرقابة الداخلية في البنك في الغالب على إطار COSO الدولي، ويشمل المحاور

التالية:

- **البيئة الرقابية:** تقييم مدى تعميم ثقافة الرقابة والامتثال عبر مستويات المؤسسة كافة، من الوكالات المحلية حتى الإدارة العامة، مع فحص درجة استقلالية مديرية التدقيق الداخلي، صلاحيتها وإمكاناتها في الوصول إلى المعلومات ورفع التوصيات دون تدخل غير مبرر.
- **الأنشطة الرقابية:** التحقق من وجود ضوابط وإجراءات تشغيلية تضمن فصلا واضحا للمهام والمسؤوليات (على سبيل المثال: اختلاف الجهة المكلفة بدراسة ملف الائتمان عن الجهة المسؤولة عن صرف الأموال)، وذلك للحد من تضارب المصالح وتقليل مخاطر الأخطاء والاحتيال.
- **نظام المعلومات والاتصال:** تقييم كفاءة نظم المعلومات وفاعلية قنوات الاتصال الداخلية في تسريع تدفق المعلومات من الوكالات الجوارية إلى المركز، بما يضمن توافر بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب لدعم اتخاذ القرار والرقابة.
- **المتابعة والتقييم (Monitoring):** تقييم آليات المتابعة الداخلية، لا سيما دور المفتشية العامة في القيام بزيارات ميدانية فجائية ودورية للوكالات، وفاعلية إجراءات تتبع تنفيذ توصيات التدقيق وتصحيح الانحرافات ضمن أطر زمنية محددة. (بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR المديرية العامة، دليل اجراءات منح ومتابعة القروض الفلاحية)

2.2. المبحث الثاني: فعالية الاعتماد على النسب المالية للتنبؤ بالفشل المالي في ظل

التطورات التكنولوجية الراهنة

يهدف هذا المبحث الى تقييم مدى فعالية الأساليب المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ظل التطورات التكنولوجية الراهنة وذلك من خلال استبيان موجه الى موظفي البنك حول الأساليب المعتمدة حاليا والتي تقوم على أساس النسب المالية ومدى صلاحيتها في ظل الظروف الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة واهمها المنافسة والتحول الرقمي اللذان يعتبران من اهم العوامل التي أدت الى تطور الأنظمة المصرفية واساليبها.

1.2.2. المطلب الأول: منهج ومجتمع الدراسة

ان المجتمع هو عبارة عن مجموعة من الافراد الذين يشكلون موضوع مشكلة البحث أما العينة هي مجموعة جزئية من مجتمع البحث ومثلة لعناصر المجتمع أحسن تمثيل بحيث يمكن تعميم نتائج تلك العينة على المجتمع بأكمله.

يرتكز موضوع البحث في الأساس على معرفة رأي العاملين الموجودين ببنك BADR لولاية عين تموشنت، وبناء على مجتمع الدراسة تم اختيار عينة متمثلة في الأقسام الخاصة بالعملية الرقابة الداخلية بالإضافة إلى أقسام أخرى فرعية خاصة كذلك والعاملين التابعين لهم في هذه الأقسام، حيث تم توزيع الاستبيان على (40) فرد، استردت 34 استبيان بنسبة 85% من مجموع الاستبيانات الموزعة.

يعتبر الاستبيان بمثابة الأداة الأساسية التي تم الاعتماد عليها لإنجاز الدراسة الميدانية، وهو عبارة عن نموذج يحتوي مجموعة تساؤلات تحدّد وتصاغ بشكل جيّد من طرف الباحث يقوم بتوزيعها على المستقضي منهم، بغرض جمع البيانات والمعلومات حول موضوع الدراسة.

تكون الاستبيان من جزئين رئيسيين هما:

الجزء الأول: البيانات الشخصية الخاصة بعينة الدراسة والمتمثلة في: الجنس، السن، المستوى التعليمي، الأقدمية في العمل ومدى الإلمام بالتعامل مع التقنيات الرقمية الحديثة

الجزء الثاني: تضمن محاور حول:

1- مدى الاعتماد على النسب المالية في تقييم الجدارة الائتمانية ومخاطر الفشل لقياس مدى حضور

النسب المالية في الممارسات اليومية للبنك عند دراسة ملفات التمويل.

2- قدرة النسب المالية على التنبؤ الاستباقي بالفشل المالي (الفعالية والنجاعة) لمعرفة رأي الموظفين في

مدى نجاح هذه النسب كأداة "إنذار مبكر".

3- فعالية النسب المالية في ظل التطورات التكنولوجية والتحول الرقمي (المحور الجديد) بهدف قياس

فعالية ودقة استخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعرض المالي في ظل ظهور أساليب تكنولوجية جديدة.

تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V.26) من أجل معالجة البيانات التي تم

الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، استنادا على عدد من أدوات التحليل الإحصائي.

2.2.2. المطلب الثاني: نموذج الدراسة وحدودها.

تم تحديد متغيرات الدراسة كالآتي:

المتغير المستقل: فهو يمثل " النسب المالية".

المتغير التابع: فهو يتمثل في "الفشل المالي".

- وتظهر العلاقة بين المتغيرين من خلال معرفة العلاقة الارتباطية والتأثيرية بين المتغير المستقل " النسب المالية" على المتغير التابع " الفشل المالي" ومدى صلاحيتها في ظل ظهور أساليب تكنولوجية حديثة.

بالنسبة لحدود الدراسة تمثلت فيما يلي:

- الحدود الزمنية: تمت الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من 2025/12/21 إلى 2025/12/27

- الحدود المكانية فقد تمت الدراسة الميدانية ببنك BADR لولاية عين تموشنت
تقوم الدراسة على تحديد المتغير المستقل "النسب المالية" ودورها في التنبؤ وتحديد المتغير التابع "الفشل
المالي" في ظل التحولات التكنولوجية الحديثة.
وقد اعتمدت الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي (معارض، معارض بشدة، محايد، أوافق، أوافق
بشدة) بحيث تأخذ كل إجابة أهمية نسبية معينة.

تم فحص عبارات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (04): جدول يمثل ثبات وصدق الدراسة

محاور الدراسة	عدد العبارات	الثبات والصدق
المحور الأول	04	0,857
المحور الثاني	06	0,834
المحور الثالث	05	0,882
المجموع	15	0,891

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

تشير النتائج أن جميع معاملات الثبات لمحاور الدراسة والأداة ككل كانت أكبر من 0,60 وهذا يدل على
مستوى عال من ثبات أداة الدراسة مما يعني إمكانية اعتماد نتائج الاستبيان والاطمئنان إلى مصداقيتها في تحقيق
أهداف الدراسة.

التناسق الداخلي: معامل بيرسون للارتباط الثنائي (r) يشير إلى قوة العلاقة بين متغيرين حيث:
ويحسب معامل بيرسون لتوضيح مدى صحة السؤال وارتباطه بالبعد ويشترط أن تكون $-1 < r < 1$
(0,01 أو 0,05 كلها معنوية عند

الجدول (05): جدول يمثل معامل الارتباط للمحور الأول مدى الاعتماد على النسب المالية في تقييم الجدارة الائتمانية ومخاطر الفشل

معامل بيرسون لكل عبارة	المحور	01	02	03	04	05
المحور	1					
معامل بيرسون للعبارة 01 Sig	**0,758 0,000	1				
معامل بيرسون للعبارة 02 Sig	**0,846 0,000	**0,632 0,000	1			
معامل بيرسون للعبارة 03 Sig	**0,815 0,000	**0,521 0,002	**0,559 0,001	1		
معامل بيرسون للعبارة 04 Sig	**0,790 0,000	**0,453 0,007	**0,538 0,001	**0,569 0,000	1	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

الجدول (06): جدول يمثل معامل الارتباط للمحور الثاني: قدرة النسب المالية على التنبؤ الاستباقي بالفشل المالي (الفعالية والنجاعة)

معامل بيرسون لكل عبارة	المحور	01	02	03	04	05	06
المحور	1						
معامل بيرسون للعبارة 01 Sig	**0,575 0,000	1					
معامل بيرسون للعبارة 02 Sig	**0,824 0,000	0,282 0,106	1				
معامل بيرسون للعبارة 03 Sig	**0,774 0,000	0,238 0,175	*0,703 0,000	1			

		1	**0,528	*0,502	0,334	**0,565	معامل بيرسون للعبارة 04 Sig
			0,001	0,002	0,053	0,001	
	1	*0,366	**0,735	*0,644	0,287	**0,829	معامل بيرسون للعبارة 05 Sig
		0,033	0,000	0,000	0,099	0,000	
1	0,862 **	0,251	**0,629	**0,744	0,309	**0,855	معامل بيرسون للعبارة 06 Sig
	0,000	0,153	0,000	0,000	0,076	0,000	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

الجدول (07): جدول يمثل معامل الارتباط للمحور الثالث: فعالية النسب المالية في ظل التطورات

التكنولوجية والتحول الرقمي (المحور الجديد)

05	04	03	02	01	المحور	معامل بيرسون لكل عبارة
					1	المحور
				1	**0,765 0,000	معامل بيرسون للعبارة 01 Sig
			1	**0,563 0,001	**0,803 0,000	معامل بيرسون للعبارة 02 Sig
		1	*0,342 0,048	**0,522 0,002	**0,766 0,000	معامل بيرسون للعبارة 03 Sig
	1	**0,555 0,001	**0,491 0,003	**0,472 0,005	**0,766 0,000	معامل بيرسون للعبارة 04 Sig
1	**0,531	**0,763	**0,589	*0,398	**0,819	معامل بيرسون للعبارة 05

	0,001	0,000	0,000	0,020	0,000	
--	-------	-------	-------	-------	-------	--

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

3.2.2. المطلب الثالث: عرض وتحليل النتائج

من أجل تحليل البيانات تمت الاستعانة ببرنامج SPSS النسخة 26.

يوضح الجدول التالي تحليل البيانات الشخصية

الجدول رقم (08): التكرار والنسبة للبيانات الشخصية

المجموع	النسبة	التكرار	النوع	
34	41.2%	14	ذكر	نوع الجنس
	58.8%	20	أنثى	
34	11.76%	4	من 20 الى 30 سنة	حسب السن
	29.41%	10	من 31 الى 50 سنة	
	58.82%	20	أكثر من 50 سنة	
34	58.82%	20	ليسانس	حسب المستوى التعليمي
	11.76%	4	ماستر	
	0%	0	دكتوراه	
	29.41%	10	اخر	
34	2.94%	1	أقل من 5 سنوات	حسب الأقدمية في العمل
	14.7%	5	من 5 الى 10 سنوات	
	82.35%	28	أكثر من 10 سنة	
34	2.94%	1	مبتدئ	الامام بالتعامل مع التقنيات الرقمية الحديثة
	29.41%	10	متوسط	
	14.7%	5	متمكن	

تحليل المحور الأول: مدى الاعتماد على النسب المالية في تقييم الجدارة الائتمانية ومخاطر الفشل

يوضح الجدول التالي البيانات المتعلقة بالمحور الأول

الجدول رقم (09): التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

المحور الأول: مدى الاعتماد على النسب المالية في تقييم الجدارة الائتمانية ومخاطر الفشل										
الرقم	الأسئلة	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	مستوى درجة الاتجاه	اتجاه الرأي
01	تشكل النسب المالية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها البنك في اتخاذ قرار منح الائتمان أو رفضه.	-	-	-	25	9	4,2647	0,44781	مرتفع جداً	موافق تماماً
02	تعكس نسب السيولة (كالنسبة السريعة والتداول) بدقة قدرة المؤسسة على تجنب التعثر المالي على المدى القصير.	-	-	2	25	7	4,1471	0,50045	مرتفع	موافق
03	تعتمد إدارة المخاطر في البنك على نسب الهيكل المالي (المديونية) لتحديد مدى قرب المؤسسة من الإفلاس	-	-	2	23	9	4,2059	0,53820	مرتفع جداً	موافق تماماً
04	يملك موظفو البنك الكفاءة الكافية لتحليل وفهم دلالات النسب	-	-	-	26	8	4,2353	0,43056	مرتفع جداً	موافق تماماً

									المالية بدقة وموضوعية.
	0,37005	4,2059	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام						

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

يتضح أن المتوسط الحسابي العام هو 4,2059 والانحراف المعياري العام 0,37005، حيث أن هناك تأييد من قبل أغلبية عينة الدراسة بأهمية الاعتماد على النسب المالية في تقييم الجدارة الائتمانية ومخاطر الفشل.

تحليل المحور الثاني: قدرة النسب المالية على التنبؤ الاستباقي بالفشل المالي (الفعالية والنجاعة)

الجدول رقم (10): التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني

المحور الثاني: قدرة النسب المالية على التنبؤ الاستباقي بالفشل المالي (الفعالية والنجاعة)										
الرقم	الأسئلة	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	الوسط حسابي	انحراف معياري	مستوى درجة الاتجاه	اتجاه الرأي
01	تساهم النسب المالية بشكل فعال كأداة "إنذار مبكر" للكشف عن بوادر الفشل المالي قبل حدوثه بوقت كافٍ	-	1	1	25	7	4,1176	0,59108	مرتفع	موافق
02	يساعد التحليل المالي القائم على النسب في تقليص حجم الديون المتعثرة (Non-Performing Loans) لدى البنك.	-	1	3	21	9	4,1176	0,68599	مرتفع	موافق
03	هناك علاقة طردية واضحة بين تدهور النسب المالية للمؤسسة المقترضة واحتمالية تخلفها عن السداد مستقبلاً	-	-	-	27	7	4,2059	0,41043	مرتفع جداً	موافق تماماً
04	الاعتماد على القوائم المالية التاريخية (الماضية) يقلل من قدرة النسب المالية على التنبؤ بالمستقبل بدقة.	-	-	1	22	11	4,2941	0,52394	مرتفع جداً	موافق تماماً
05	إغفال الجوانب غير المالية (مثل كفاءة الإدارة، السمعة، والظروف الاقتصادية العامة) يضعف دقة التنبؤ بالفشل المالي.	-	-	2	23	9	4,2059	0,53820	مرتفع جداً	موافق تماماً
06	التغيرات السريعة في بيئة الأعمال	-	-	2	23	9	4,2059	0,53820	مرتفع	موافق

تماما	جداً								المعاصرة تجعل من النسب المالية التقليدية أداة غير كافية لوحدها للتنبؤ بالتعثر.
		0,43188	4,1882	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام					

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

يتضح أن المتوسط الحسابي العام هو 4,1882 والانحراف المعياري العام 0,43188، حيث أن هناك تأييد من قبل أغلبية عينة الدراسة لقدرة النسب المالية على التنبؤ الاستباقي بالفشل المالي.

تحليل المحور الثالث: فعالية النسب المالية في ظل التطورات التكنولوجية والتحول الرقمي

الجدول رقم (11): التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثالث

المحور الثالث: فعالية النسب المالية في ظل التطورات التكنولوجية والتحول الرقمي										
الرقم	الأسئلة	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	الوسط حسابي	انحراف معياري	مستوى درجة الاتجاه	اتجاه الرأي
01	ساهمت الأنظمة والبرمجيات البنكية الحديثة في تسريع عملية حساب وتحليل real time النسب المالية بدقة وبشكل لحظي.	-	-	1	22	11	4,2941	0.52394	مرتفع جداً	موافق تماماً
02	ت دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي مع النسب المالية يرفع من دقة التنبؤ بالتعثر المالي مقارنة بالتحليل البشري التقليدي.	-	-	1	26	7	4,1765	0,45863	مرتفع	موافق
03	أصبحت النسب المالية التقليدية بحاجة إلى التطوير لتشمل مؤشرات رقمية جديدة تعكس الأصول غير الملموسة للمؤسسات التكنولوجية (كالبرمجيات وبراءات الاختراع).	-	1	-	28	4	4,0882	0,51450	مرتفع	موافق
04	"يتيح الاعتماد على "البيانات الضخمة Big Data للبنك مراقبة المؤشرات المالية للعملاء بشكل مستمر، مما يقلل الاعتماد على التقارير السنوية الجافة	-	-	-	28	6	4,1765	0,38695	مرتفع	موافق

05	على الرغم من التطور التكنولوجي، يظل التقييم البشري لخبرة المحلل المالي مكماً أساسياً للنسب المالي المستخرجة آلياً.	-	1	-	24	9	4,2059	0,59183	مرتفع جداً	موافق تماماً
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام								4,2096	0,38029	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

يتضح أن المتوسط الحسابي العام 4,2096 والانحراف المعياري العام 0,38029، حيث أن هناك تأكيد من قبل أغلبية عينة الدراسة بضرورة دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي مع النسب المالية لتحسين التنبؤ بالتعثر المالي مقارنة بالتحليل البشري التقليدي لان الاعتماد على "البيانات الضخمة Big Data" للبنك لمراقبة المؤشرات المالية للعملاء بشكل مستمر يكون أكثر دقة وأسرع دون اهمال اهمية العنصر البشري فعلى الرغم من التطور التكنولوجي، يظل التقييم البشري لخبرة المحلل المالي للنسب المالي المستخرجة آلياً اساسياً.

اختبار الفرضيات الإحصائية

تم الاعتماد على تحليل الانحدار الخطي البسيط (REGRESSION)، وتحليل التباين (ANOVA)

على الشكل التالي:

الجدول رقم (12): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط

R معامل الارتباط	R deux معامل التحديد	B المعامل الانحدار	Sig الدلالة المعنوية
0.426	0.408	0.653	0.000

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

الجدول رقم (13): جودة النموذج باستخدام تحليل التباين ANOVA

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	2,622	1	2,622	23,752	,000 ^b
	De Student	3,533	32	,110		
	Total	6,155	33			

a. Variable dépendante : الفشل المالي

b. Prédictors : (Constante), النسب المالية

من خلال جدول تحليل التباين (ANOVA) نلاحظ أن مستوى الدلالة قدرت ب Sig0.000 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعنوية، وبالتالي النموذج ملائم للدراسة أيضا من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R تساوي 0.426 وهذا يعني أن النسب المالية تفسر ما قيمته 42.6%، أما قيمة الأثر فقدرت 0.653 وهو أثر معنوي، وهذا يؤكد وجود دور كبير للنسب المالية وأهمية ادراج التكنولوجيات في تحليل الوضعية المالية للتنبؤ بالفشل المالي.

خلاصة الفصل الثاني

تم التوصل من خلال الدراسة الميدانية الى أهمية النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي وذلك راجع الى طبيعة النظام المصرفي الجزائري المحلي المغلق حيث يمكن ان تظهر الدراسات على مستوى الأنظمة المصرفية المتطورة ان النسب المالية لا تستخدم تقليديا في ظل تطور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي الذي أصبح يلعب دورا محوريا في العمليات المصرفية والمالية.

خاتمة

الخاتمة

ان ظاهرة الفشل المالي هي بمثابة مسار يبدأ بتدهور تدريجي في المؤشرات المالية، وهو ما استدعى وجود آليات رقابية صارمة وأدوات تحليلية متطورة قادرة على قراءة هذه الإشارات قبل وصولها إلى مرحلة الانهيار أو الإفلاس. وفي هذا السياق، برزت المعايير الدولية للرقابة المصرفية، لا سيما اتفاقيات لجنة بازل، كإطار تنظيمي يهدف إلى تحصين البنوك ضد المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق.

بالموازاة مع هذه الجهود التنظيمية، طور الباحثون والمؤسسات الرقابية نماذج كمية ونوعية للتنبؤ المبكر بالتعثر، تراوحت بين النماذج الإحصائية الكلاسيكية مثل نموذج Altman ونموذج Z-score، وصولاً إلى أنظمة التقييم الشاملة مثل نظام CAMELS. وتكتسي هذه النماذج أهمية بالغة في مساعدة متخذ القرار المصرفي والسلطات النقدية على تشخيص الوضع المالي بدقة واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

الا انه وفي ظل التطورات التكنولوجية والتحول الرقمي الذي مس كافة المجالات وعلى رأسها المؤسسات المصرفية والمالية. شهدت البنوك العالمية تغييراً جذرياً في أساليب الرقابة والتحليل المالي لوضعيتها وطرق تنبؤها بالفشل المالي من أجل تفاديه.

سمحت هذه الدراسة بتسليط الضوء على ماهية الفشل المالي المصرفي وأسبابه، ومراحل تطوره، مع استعراض شامل لأدوات التحليل المالي والمعايير الرقابية الدولية، ثم تحاول تقييم فعالية النسب المالية المعتمدة في النظام المصرفي الجزائري في التنبؤ بالفشل المالي في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة وتطور أساليب التنبؤ التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي.

اختبار صحة فرضيات البحث

تمكن الدراسة من اختبار صحة الفرضيات كالتالي:

الفرضية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدهور النسب المالية وبين احتمالية وقوع البنك محل الدراسة في الفشل المالي وبالتالي:

الفرضية الثانية: يمكن الاعتماد على النسب المالية التقليدية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية حتى مع ظهور أساليب تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي خصوصاً في الظروف الحالية التي مازال فيها النظام المصرفي الجزائري يعتمد على البنوك المحلية ولا يتعرض الى منافسة مع البنوك العالمية التي تعتمد على التقنيات التكنولوجية الحديثة.

الا ان تطوير النظام المصرفي الجزائري واساليبه وادراج التكنولوجيا الحديثة هو حتمية قبل الانفتاح الكلي والاندماج في النظام العالمي.

تم من خلال هذه الدراسة التطرق الى النقاط التالية:

- الإطار النظري للفشل المالي ومظاهره وأسبابه ومراحل تطوره في المؤسسات المصرفية ونماذج التنبؤ في البنوك،
- مختلف ادوات التحليل المالي والمعايير الرقابية الدولية المتمثلة في اتفاقيات بازل الأربعة وعلاقتها بالوقاية من التعثر وأهم نماذج التنبؤ المطبقة عالميا كنموذج Altman و Z-score وصولا إلى نظام CAMELS الشامل.
- تفسير مدى دقة النماذج المالية التقليدية في تشخيص الوضعية المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية عين تموشنت في ظل ظهور تقنيات تكنولوجية معتمدة على الذكاء الاصطناعي على مستوى البنوك العالمية.

أولا: نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة الى أهمية النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي وذلك راجع الى طبيعة النظام المصرفي الجزائري المحلي المغلق حيث يمكن ان تظهر الدراسات على مستوى الأنظمة المصرفية المتطورة ان النسب المالية لا تستخدم تقليديا في ظل تطور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي الذي أصبح يلعب دورا محوريا في العمليات المصرفية والمالية.

ثانيا: توصيات الدراسة

تؤكد الدراسة رغم فعالية أساليب التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي على ضرورة تطوير النظام المصرفي الجزائري وتحول البنوك نحو الرقمنة وادراج تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي التي من شأنها تعزيز فعالية الأساليب

المالية التحليلية في التنبؤ بالفشل المالي من اجل تطويرها ومواكبتها للتحويلات العالمية وتكوين الإطارات البنكية من اجل التحكم فيها وحسن استخدامها في عملية اتخاذ القرار.

ثالثا: آفاق الدراسة

تفتح هذه الدراسة افقا حول دراسات عديدة في المستقبل بخصوص واقع التكنولوجيا على مستوى البنوك المحلية في الجزائر وتحديات تطويرها.

قائمة المراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1. الحياي، و. ا. (2007). التحليل المالي. منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك .
2. الهندسي، م.، وإبراهيم، م. (2015). إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات. المكتب العربي الحديث.
3. عطية، ط. م. ع.، وإبراهيم، م. م. (د. ت). الإدارة المالية والاستثمار.
4. مطوع، ع.، وجلال، م. (2018). إدارة المخاطر المصرفية ومعايير كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل. دار النشر للجامعات.
5. مطر، م.، محمد. (2016). التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات المتجددة. دار المسيرة.
6. لسلوس، م. (2004). التسيير المالي. ديوان المطبوعات الجامعية.
7. رائد، م.، وعبيد، ر. (2013). نظرية المنظمة والمؤسسات. دار اليازوري للنشر والتوزيع.
8. زيد، م. ا. (2009). التحليل المالي. شركات وأسواق مالية. (د. ن)
9. بوفليح، ن. (2019). دروس وتطبيقات التحليل المالي حسب المنظور المحاسبي المالي. ديوان المطبوعات الجامعية.
10. حماد، ط. ع. (2010). تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطر. الدار الجامعية.
11. خصاوته، أ. س. (2007). المصارف الإسلامية (مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها). جدار للكتاب العلمي.

II. المذكرات والأطروحات:

1. الغصين، م. ب. (2004). استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات: دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية . غزة.
2. الفراء، أ. ن. (د. ت.) تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة غزة.
3. الله، ش. ع. (2002). المنهج العلمي للرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة النيلين.
4. جعدي، ش. (2014). قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012). (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
5. شاهين، ع. ع. (2005). أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية: دراسة حالة على بنك فلسطين المحدود (رسالة جامعية غير منشورة). الجامعة الإسلامية.

6. قارون، ا. (2013). مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة فرحات عباس.

7. نجار، ح. (2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية. أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة فرحات عباس، سطيف 1.

III. المجالات والمؤتمرات:

1. الامام، ص. ا. (2010). استخدام نظام التصنيف CA MELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف. مجلة المنصورة, (13).

2. بوخلخال، ي. (2012). اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكى CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية. مجلة الباحث, (10).

3. الحمداني، ر.، و ابراهيم، ر. (2018). التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي Kida و Zeta، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية, 14(43), 3.

4. رمو، م.و.، الوتار، ع.ع.، وسيف، س. (2010). استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل المؤسسات المساهمة الصناعية؛ دراسة على عينة من المؤسسات المساهمة الصناعية : دراسة على عينة من المؤسسات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة تنمية الرافدين. 32(100), 9-29.

5. الصيفراني، ف. م.، أحمد، ع. ع.أ.، الخطري، ا.، والشارف، م. (2021). استخدام النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي في مشروعات صناعة الاسمنت في ليبيا. مجلة كلية الاقتصاد للأبحاث العلمية, (07).

6. الفراع، ا.، وموسى، ع.ا. (2017). أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت باستخدام نموذج Springate ونموذج Core. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية, (07).

7. مروة، م. (2021). استخدام نموذج Altman Zeta 3 للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في سوق قطر للأوراق المالية. مجلة الابداع, 11(02).

8. جعفر، ع. ا.، وموسى، ك. ب. (2018). توظيف مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي بالمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر 2013-2016. مجلة السبر, (7).

IV. التقارير:

1. العميد، ع. ع. (2009). مؤشرات الحيلة الكلية وامكانية التنبؤ المبكر بالأزمات . دراسة تطبيقية حالة العراق. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث. البنك المركزي العراقي.
2. بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR. دليل اجراءات منح ومتابعة القروض الفلاحية . (المديرية العامة , وثيقة داخلية غير منشورة) .
3. صندوق النقد العربي . (د . ت.) تطبيق مقررات بازل في النظام المصرفي العربي وتأثيرها على البنوك الصغيرة والكبيرة . تقارير وتوصيات صندوق النقد العربي. اصدارات تنظيمية مصرفية).
4. رغبة، ع. ا. (2010). بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية. مجموعة البركة المصرفية، (142).
5. لجنة بازل للرقابة المصرفية. (2011). بازل3: إطار تنظيمي عالمي لتعزيز مرونة البنوك والنظم المصرفية. بنك التسويات الدولية.
6. مجلس معايير المحاسبة الدولية. (2014). المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9: الأدوات المالية. مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية.

V. الملتقيات الوطنية:

1. ورشة عمل مصرفية متخصصة حول: التطبيقات العملية لمتطلبات بازل 4 في ادار المخاطر المصرفية. (2025) 11/ 27-30).

I. الكتب:

1. Bessis, J. (2015). Gestion des risques et gestion de l'actif -passif bancaire. Dunod.
2. COHEN, E. (2004). Analyse financière. Economica.
3. Donald, F., Cup Benton, & Kolari James. (2001). commercial banking (the management of risk). south-western college publishing.
4. LAHILLE, J. (2001). Analyse financière « aide-mémoire ». DALLOZ.
5. MARION. (2007). Analyse financière : concepts et méthodes. DUNOD.
6. Peyrard, J., Avenel, J.-D., & Peyrard, M. (2006). Analyse financière. Norme française et internationales IAS/IFRS, Vuibert.
7. Rose, P., & Hudgins, S. (2012). Bank Management & Financial Services. McGraw-Hill Education.
8. Rousseau, P. (2012). Analyse financière bancaire. Revue Banque Edition.

II. المذكرات والأطروحات:

1. Hu, Y.-C., & Jake, A. (2006). Developing Financial Distress Prediction Models A Study of US, Europe and Japan. (Overseas Research Students Awards Scheme). University of Edinburgh.

III. المجلات والمؤتمرات:

1. ihsan, m. k. (2016). measuring financial performance based on CAMELS -a study on selected islamic banks in BANGLADESH-. Asian Business Review, 6(1), 47-54.

استبيان

السيدات والسادة الأفاضل موظفي البنك، يرجى التكرم بالإجابة عن العبارات الواردة في الاستبيان بما ترونه متوافقاً مع تجربتكم المهنية حول حول رأيكم بخصوص فعالية الاعتماد على النسب المالية للتنبؤ بالفشل المالي في ظل التطورات التكنولوجية الراهنة. نخططكم علماً بأن كافة البيانات والإجابات المستقاة من هذه الاستمارة ستُعامل بسرية تامة ولن تُستخدم إلا في سياق البحث العلمي الأكاديمي الصرف

تصنيف أفراد العينة:

• الجنس، السن، المستوى الدراسي.

☐ ذكر ☐ انثى

☐ م 2 الى 30 ☐ من 1 الى 50 ☐ فوق 50

• المستوى الدراسي

☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐ اخر

• عدد سنوات الخبرة في المؤسسة

☐ اقل 1 سنوات ☐ من 5 الى 1 سنوات ☐ أكثر 10 سنوات

• مدى الإلمام بالتعامل مع التقنيات الرقمية الحديثة

☐ مبتدأ ☐ متوسط ☐ متمكن

المحور الأول: مدى الاعتماد على النسب المالية في تقييم الجدارة الائتمانية ومخاطر الفشل	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يهدف هذا المحور إلى قياس مدى حضور النسب المالية في الممارسات اليومية للبنك عند دراسة ملفات التمويل.					
تشكل النسب المالية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها البنك في اتخاذ قرار منح الائتمان أو رفضه.					

					تعكس نسب السيولة (كالنسبة السريعة والتداول) بدقة قدرة المؤسسة على تجنب التعثر المالي على المدى القصير.
					تعتمد إدارة المخاطر في البنك على نسب الهيكل المالي (المديونية) لتحديد مدى قرب المؤسسة من الإفلاس
					يملك موظفو البنك الكفاءة الكافية لتحليل وفهم دلالات النسب المالية بدقة وموضوعية.
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	المحور الثاني: قدرة النسب المالية على التنبؤ الاستباقي بالفشل المالي (الفعالية والنجاعة) يهدف هذا المحور إلى معرفة رأي الموظفين في مدى نجاح هذه النسب كأداة "إنذار مبكر".
					تساهم النسب المالية بشكل فعال كأداة "إنذار مبكر" للكشف عن بوادر الفشل المالي قبل حدوثه بوقت كافٍ.
					يساعد التحليل المالي القائم على النسب في تقليص حجم الديون المتعثرة (Non-Performing Loans) لدى البنك.
					هناك علاقة طردية واضحة بين تدهور النسب المالية للمؤسسة المقترضة واحتمالية تخلفها عن السداد مستقبلاً
					الاعتماد على القوائم المالية التاريخية (الماضية) يقلل من

					قدرة النسب المالية على التنبؤ بالمستقبل بدقة.
					إغفال الجوانب غير المالية (مثل كفاءة الإدارة، السمعة، والظروف الاقتصادية العامة) يضعف دقة التنبؤ بالفشل المالي.
					التغيرات السريعة في بيئة الأعمال المعاصرة تجعل من النسب المالية التقليدية أداة غير كافية لوحدها للتنبؤ بالتعثر.
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المحور الثالث: فعالية النسب المالية في ظل التطورات التكنولوجية والتحول الرقمي يهدف هذا المحور إلى قياس تأثير التكنولوجيا المالية الحديثة على دقة واستخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر
					ساهمت الأنظمة والبرمجيات البنكية الحديثة في تسريع عملية حساب وتحليل النسب المالية بدقة وبشكل لحظي real time
					دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي مع النسب المالية يرفع من دقة التنبؤ بالتعثر المالي مقارنة بالتحليل البشري التقليدي.
					أصبحت النسب المالية التقليدية بحاجة إلى التطوير لتشمل مؤشرات رقمية جديدة تعكس الأصول غير الملموسة للمؤسسات التكنولوجية (كالبرمجيات وبراءات الاختراع).
					يتيح الاعتماد على "البيانات الضخمة Big Data" للبنك مراقبة المؤشرات المالية للعملاء بشكل مستمر، مما

					يقلل الاعتماد على التقارير السنوية الجافة.
					على الرغم من التطور التكنولوجي، يظل التقييم البشري خبرة المحلل المالي مكملاً أساسياً للنسب المالي المستخرجة آلياً.

شكراً جزيلاً